

الحزام والطريق

إحياء للماضي أم استشراف للمستقبل؟

تقديم
الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي

تحرير
سوزان عابد



الحزام والطريق

إحياء للماضي أم استشراف للمستقبل؟



الحزام والطريق

إحياء للماضي أم استشراف للمستقبل؟

تقديم
الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي

تحرير
سوزان عابد



مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

الحزام و الطريق : إحياء للماضي أم استشراف للمستقبل؟/ تقديم مصطفى الفقي ؛ تحرير سوزان عابد. --
الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.

صفحة ؛ سم

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-619-9

١. العلاقات الاقتصادية الدولية. ٢. الصين -- التجارة الخارجية. ٣. طريق الحرير. أ. الفقي، مصطفى، ١٩٤٤- ب. عابد، سوزان. ج. مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية.

ديوي – 337.51 2021286202846

ISBN 978-977-452-619-9

رقم الإيداع: 27738/ 2021

المراجعة الببليوجرافية: نيفين نور الدين
رحاب عز الدين

المراجعة اللغوية: رانيا يونس
ولاء عبد الحميد

معالجة النص: سماح الحداد
صفاء الديب

مراجعة التنسيق: مروة عادل

التصميم الجرافيكي: ريم نعمان
مها رفعت

الحزام والطريق
٢٠٢١

إحياء للماضي أم استشراف للمستقبل؟

(مجموعة من مقالات الرأي والدراسات التحليلية والاستشرافية حول: «مبادرة الحزام والطريق» الصينية التي تهدف إلى إعادة إحياء طريق الحرير القديم البري والبحري).

(البيانات الواردة جميعها مُحدّثة بتاريخ نوفمبر ٢٠٢٠).

صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية

مكتبة الإسكندرية



الفهرس



تقديم

الحزام والطريق

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي
مدير مكتبة الإسكندرية

«الحزام والطريق»... إحياء للماضي أم استشراف للمستقبل؟ إصدار جديد من إصدارات مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، يطرح رؤى مختلفة ووجهات نظر متعددة تحليلية ونقدية واستشرافية لمبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقتها الصين في عام ٢٠١٣ بهدف إحياء طريق الحرير القديم. وتسعى من خلالها إلى الانتشار الممنهج في بلدان الشرق الأوسط، وضخ استثمارات هائلة لإقامة مشروعات متنوعة تدعم وتقنن الوجود الصيني على هذا الطريق؛ حيث تسعى الصين لكسب نفوذ إقليمي في الشرق الأوسط. ويأتي الاستثمار على قائمة الآليات التي تنتهجها حكومة بكين لتحقيق أهدافها. لكن هذا التوسع يقابله قلق وتوتر دولي على الجانب الآخر من القوى الدولية، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في ذلك تهديدًا مباشرًا لمصالحها ونفوذها في المنطقة وتأثيرها.

ومن الأمور التي زادت القضية تعقيدًا وتشابكًا التعاون الاقتصادي والاستثمار في دول ذات ثقل في العالم العربي، وعلى رأسها مصر والمنطقة الاقتصادية بقناة السويس، بالإضافة إلى التعاون القائم بين الصين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية وإيران وكذلك العمق الإفريقي في جيبوتي على سبيل المثال. جميعها أمور أثارت القلق الدولي للجانب الأمريكي والأوروبي، إلى جانب بعض المخاوف العربية والشرق أوسطية تجاه هذا الطريق وهذه المبادرة، وهي مخاوف طبيعية ومشروعة يطرحها الآخرون. وعلى الجانب

الصيني أن يأخذها بعين الاعتبار في تعامله في كل مرحلة من مراحل تنفيذ هذه المبادرة وتطبيقها على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق يطرح هذا الملف وجهات نظر متنوعة، ليست فقط في موضوعاتها وتحليلاتها، ولكن بشكل أكثر عمقًا في فتح نافذة على الجانب الآخر - الصين. فهذه الدراسات لا تمثل أو تعكس صوتًا لوجهة النظر المحلية والعربية والإقليمية فقط، بل عرضت أيضًا لوجهة نظر الجانب الصيني بصفته الفاعل الرئيسي في هذه المبادرة وحجر الأساس في الدراسات المتنوعة للوصول لرؤى متعددة لمبادرة الحزام والطريق، ما لها وما عليها على مختلف الأصعدة وليس فقط على الصعيد الاقتصادي والسياسي، بل الثقافي والأكاديمي.

ومن هنا... تتمحور الدراسات حول طرح وجهات نظر مختلفة تبدأ من الجانب الصيني، ومن الداخل الصيني تُسلط الضوء على مبادرة الحزام والطريق بشكل منفرد، وكذلك مبادرة الحزام والطريق ومصر، بصفتها محطة مهمة ورئيسية في هذا الطريق. لا سيما أن مصر تنتهج سياسات اقتصادية تُعزز من دورها وأهميتها على المستوى الدولي بشكل عام، وعلى مستوى تنفيذ المبادرة بشكل خاص. لذا فهي تبحث في آليات تعزيز هذا التعاون وسُبل إنجاحه وتحقيق المنفعة المتبادلة بين الطرفين، وكذلك طرح التحديات التي تواجه الجانب الصيني إثر انتشار جائحة كورونا على مستوى العالم وتأثيرها على النمو الاقتصادي الدولي بشكل عام ودول ومدن الطريق الجديد بشكل خاص. ومن النطاق المحلي المتعلق بمصر ودورها المهم في هذه المبادرة، مرورًا بالنطاق الإقليمي الممثل في الدول العربية وموقفها من التوغل الصيني بشكل عام ومن مبادرة الحزام والطريق على وجه التحديد.

مع طرح وتفنيد الفرص والمكتسبات المنتظرة والمرجوة، وكذلك التحديات والعثرات التي تواجه هذه المبادرة؛ وعلى رأسها الديون المالية التي قد تهدد نجاح المبادرة، في حالة تعسر الدول عن السداد، وكذلك التوتر الأمني الذي تشهده بعض الدول العربية؛ ومنها

سوريا والعراق واليمن وليبيا، وكيفية تضمين هذه الدول، وتعزيز مشاركتها في المبادرة، وتحليل الموقف الصيني منها والموقف الأوروبي والأمريكي إزاء ذلك.

ولم يكن الشأن العربي هو الشأن الإقليمي الوحيد الذي يطرحه هذا الملف، بل إن الشأن الإقليمي على نطاق قارة إفريقيا والتوغل الصيني والانتشار فيها، كان له نصيب كبير من الدراسة والتفنيد والتحليل سواء فيما يخص انعكاس ذلك على الدول الإفريقية ذاتها أو على موقف القوى الدولية من هذا التوغل الصيني والانتشار في إفريقيا بشكل استثماري متنوع الأبعاد.

إلى جانب كل هذه الرؤى والدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية المتنوعة، تأتي وجهات النظر المتعلقة بالشأن الثقافي والأكاديمي والفني والحضاري على المستوى نفسه من الأهمية والتحليل. فهذا الجانب يمتد بجذوره على طول الطريق القديم وفي مدنه ودروبه المتفرعة منه، وكان له دور مهم في تعزيز التعاون بأشكاله المختلفة بين شعوب تلك الدول. ومن هنا أُعيد طرح ما كان من قبل، والاستفادة منه في طرح نقاط جديدة جديرة بالدراسة والأخذ بعين الاعتبار؛ لتعزيز دور المبادرة في تدعيم أواصر الشعوب الواقعة على طول الطريق، ونقل الثقافات المتباينة فيما بينها، والوقوف على نقاط الضوء المشتركة وتعزيزها، والتعرف على ثقافات جديدة تُضيف بُعدًا ونكهة مختلفة لشعوب الحرير.



«الحزام والطريق»... وآليات تعزيز البناء المشترك بين مصر والصين

الاستمرار في تحقيق المنفعة المتبادلة والنتائج المربحة للجميع، وتعزيز البناء المشترك بين الصين ومصر لـ «الحزام والطريق» لتحقيق الاستقرار

شياو جون جنغ

وزير مفوض، سفارة جمهورية الصين الشعبية في مصر

منذ أكثر من ألفي عام، اكتشف الشعب المجتهد والشجاع في «القارة الأوروبية – الآسيوية»/ «الأوراسيوية» Eurasia العديد من التبادلات التجارية والثقافية التي ربطت بين الحضارات الرئيسية في آسيا وأوروبا وإفريقيا، وأطلقت عليها الأجيال اللاحقة اسم «طريق الحرير». منذ آلاف السنين، تناقلت روح طريق الحرير المتمثلة في (التعاون السلمي والانفتاح والتسامح والتعلم المتبادل والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك)، الأمر الذي عزز ازدهار وتنمية البلدان على طول الطريق، وعزز التقدم المشترك للحضارة الإنسانية. وفي القرن الحادي والعشرين، وفي مواجهة الوضع الاقتصادي العالمي الراكد والوضع الدولي والإقليمي المعقد، فقد كان من الأفضل توريث روح طريق الحرير والمضي قدمًا بها.

«الحزام والطريق» هو اختصار لـ «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين». في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٣، خلال زيارة الرئيس الصيني إلى دول وسط وجنوب شرق آسيا، اقترح الرئيس شي جين بينغ البناء المشترك «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين» – المشار إليه فيما بعد باسم «الحزام والطريق» – مبادرة كبرى.

على مدى السنوات السبع الماضية، وبمشاركة حماسية ودعم كامل من جميع الأطراف، نمت هذه المبادرة بسرعة واستمرت في التعمق وأصبحت أكبر منصة تعاون دولي في العالم. تتماشى مبادرة «الحزام والطريق» مع خطط التنمية والتعاون للأمم المتحدة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ومع استراتيجيات التنمية في مختلف البلاد، فتح البناء المشترك لـ «الحزام والطريق» مساحة جديدة للنمو الاقتصادي العالمي، من القارة الأوروبية الآسيوية إلى إفريقيا والأمريكتين وأوقيانوسيا، وإنشاء منصة جديدة للتجارة والاستثمار الدوليين، وتوسيع الممارسات الجديدة لتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، وقد قدمت مساهمات جديدة في تحسين معيشة الناس ورفاهيتهم في جميع البلاد، وأصبحت طريقًا مشتركًا للفرص والازدهار.

يتمثل المحتوى الرئيسي لمبادرة «الحزام والطريق» في تحقيق الروابط الخمس للبلاد الواقعة على طول الطريق؛ وهي: تناسق السياسات، وترابط المنشآت، وتسهيل التجارة، وتناقل الأموال، والتواصل بين الشعوب. ويمكن تفصيلها على النحو التالي:

تناسق السياسات: يعد تعزيز الاتصال السياسي ضمانة مهمة لبناء «الحزام والطريق»، وذلك من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات، وبناء آلية متعددة المستويات للتواصل والتبادل في السياسة الكلية الحكومية الدولية، وتعميق المصالح المتكاملة، وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعاون.

ترابط المنشآت: يُعد ربط البنية التحتية أحد المجالات ذات الأولوية في إنشاء «الحزام والطريق». من خلال إنشاء بنية تحتية عالية الجودة، سيساعد التكوين التدريجي لشبكة البنية التحتية التي تربط مختلف المناطق الفرعية في آسيا وأوروبا وإفريقيا البلاد على إفساح المجال كاملًا لمواردها، والاندماج بشكل أفضل في سلسلة التوريد العالمية، والسلسلة الصناعية، وسلسلة القيمة، وتحقيق التنمية المشتركة.

تسهيل التجارة: الاستثمار والتعاون التجاري هو المحتوى الرئيسي لبناء «الحزام والطريق»، من خلال البحث لحل مشكلة الاستثمار وتسهيل التجارة، وللقضاء على حواجز الاستثمار والتجارة، وبناء بيئة عمل جيدة، وبناء منطقة تجارة حرة لتحفيز إطلاق إمكانية التعاون.

تناقل الأموال: إن تمويل رأس المال هو دعم مهم لبناء «الحزام والطريق». فمن خلال تعميق التعاون المالي بين البلاد الواقعة على طول الحزام والطريق، سنعمل على تعزيز بناء نظام لاستقرار العملة الآسيوية، ونظام الاستثمار والتمويل، ونظام الائتمان.

التواصل بين الشعوب: العلاقات بين الناس هي الأساس الاجتماعي لبناء «الحزام والطريق»، وذلك من خلال وراثة وتعزيز روح الصداقة والتعاون على طريق الحرير، والقيام على نطاق واسع بالتبادلات الثقافية والأكاديمية والمواهب والإعلام والشباب والنساء والتعاون بينهم، وإرساء أساس متين للرأي العام لتعميق التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة «الحزام والطريق» تدعم مبدأ التشاور والتشارك والتقاسم، وتدعو إلى التعددية، وتعزز تنفيذ جميع الأطراف لقواها الخاصة. ومن خلال التعاون الثنائي، والتعاون الثلاثي، والتعاون متعدد الأطراف والأشكال الأخرى، تتم الاستفادة الكاملة من مزايا البلاد الواقعة على طول الطريق وإمكانياتها.

تلتزم مبادرة «الحزام والطريق» بمفهوم الانفتاح والنزاهة وثقافة «الأخضر»، ولا تدخل في دوائر صغيرة مغلقة، وتستخدم اللون الأخضر لونًا للخلفية، وتعزز بناء البنية التحتية الخضراء، والاستثمار الأخضر، والتمويل الأخضر، وتحمي الوطن المشترك الذي تعتمد عليه البشرية في البقاء، وتحرص على كل تعاون يعمل تحت أشعة الشمس، وتكافح الفساد بشكل مشترك من دون تسامح.

تسعى مبادرة «الحزام والطريق» جاهدة لتحقيق معايير عالية، تعود بالفائدة على معيشة الناس، وتحقق أهدافًا مستدامة، وتقدم القواعد والمعايير المدعومة عالميًّا من جميع الأطراف،

وفي الوقت نفسه تحترم القوانين واللوائح الوطنية. وتتمسك بفكر التنمية المتمحورة حول الناس، وتركز على القضاء على الفقر، وزيادة فرص العمل، وتحسين معيشة الناس.

تسبب وباء الالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا المستجد في إحداث تأثير شامل على العالم وجلب تحديات غير مسبوقة للبشرية. ولكي نتغلب على الوباء ونتغلب على الأزمة، يجب أن نعمل معًا ونتعاون بشكل متضامن. وعلى الرغم من تأثير العوامل غير المواتية؛ مثل الوباء، والانكماش الاقتصادي العالمي، فقد خالف تعاون «الحزام والطريق» الاتجاه وحقق سلسلة من التقدم الجديد المُرضي.

أولًا: يواصل الجميع التعاون بشكل أوسع، ففي العام الماضي، تم توقيع ٢٩ وثيقة تعاون حكومية دولية جديدة، مما رفع العدد الإجمالي لوثائق التعاون إلى البلاد الواقعة على طول «الحزام والطريق» إلى ٢٠٠ وثيقة.

ثانيًا: استمر مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري في التحسن، ففي عام ٢٠١٩ تجاوز إجمالي حجم التجارة للسلع بين الصين وشركائها في «الحزام والطريق» ١٫٣ تريليون دولار أمريكي، بزيادة سنوية قدرها ٦٪، وبلغ الاستثمار الصيني الجديد ١٥ مليار دولار أمريكي.

ثالثًا: التعزيز المستمر للربط البيني؛ حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى من السكك الحديدية الكينية وفتحها أمام حركة المرور، وسار بناء الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني بشكل منظم، وتم تنفيذ عدد كبير من مشاريع الربط البيني بنجاح. خلال الوباء، اكتمل بنجاح نفق مانماي رقم واحد للسكك الحديدية بين الصين ولاوس. وتم إحراز تقدم هام في القسم الهنغاري من خط سكة حديد المجر وصربيا. وتقدمت المشاريع الكبرى بشكل مطرد، مما يوفر دعمًا قويًّا للبلاد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

وفي مواجهة الوباء، راعى الشركاء في مبادرة «الحزام والطريق» بعضهم، وقدموا دعمًا قيِّمًا للصين. وقدمت الصين أيضًا مساعدات لمكافحة الوباء إلى ١٢٢ من شركاء «الحزام والطريق»، وأرسلت فرقًا طبية إلى ٢٥ دولة لتبادل الوقاية الشاملة والسيطرة والتشخيص

وتجربة العلاج مع دول أخرى دون تحفظ. وزاد عدد شحنات قطارات الشحن بين الصين وأوروبا وحجمها بين يناير ومايو بنسبة ٢٨٪ و٣٢٪ على أساس سنوي، ووصل التسليم التراكمي لمواد مكافحة الوباء إلى ١٢٥٢٤ طنًّا، ليصبح «قناة حياة» و«رابط مصير» للبلاد، لمكافحة الوباء بشكل مشترك.

لقد أثبتت الحقائق أن الوباء لم يعكس زخم تعاون «الحزام والطريق»، لكنه سلط الضوء على المرونة القوية والحيوية القوية لتعاون دول «الحزام والطريق».

وفي مواجهة المستقبل، فإن الصين على استعداد للعمل مع الشركاء لبناء «الحزام والطريق» في طريق تعاون يوحد ويواجه التحديات، وطريق صحي لحماية صحة الناس وسلامتهم، وطريق للانتعاش يعزز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، وطريق للنمو الذي يطلق إمكانات التنمية. من خلال البناء المشترك عالي الجودة لـ «الحزام والطريق»، سنعمل بشكل مشترك على تعزيز بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية.

تقع مصر عند تقاطع الطرف الغربي من «الحزام والطريق»، وتتمتع بمزايا جغرافية فريدة ومكانة محورية، وهي شريك في البناء المشترك لـ «الحزام والطريق». وتتوافق مبادرة «الحزام والطريق» بشكل كبير مع «رؤية مصر ٢٠٣٠» واستراتيجيات التنمية الأخرى.

ففي عام ٢٠١٦، زار الرئيس شي جين بينغ مصر، ووقع البلدان مذكرة تفاهم بشأن البناء المشترك لمبادرة «الحزام والطريق». صرح الرئيس شي جين بينغ أنه يجب على الجانبين مواءمة استراتيجيات ورؤى التنمية الخاصة بكلٍّ منهما، واستخدام نقطتي البداية الرئيسيتين لبناء البنية التحتية والتعاون في القدرة الإنتاجية لبناء مصر بوصفها دولة محورية على طول «الحزام والطريق». كما صرح الرئيس عبد الفتاح السيسي، عند حضور منتدى «الحزام والطريق» الثاني، أن المشاركة في «الحزام والطريق» تصب في مصلحة مصر، وستُمَكِّن منطقة قناة السويس من التطور لتصبح مركزًا إقليميًّا مهمًّا ومركزًا تجاريًّا ومركزَ نقلٍ ومركزًا لوجيستيًّا، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية وتحقيق مصالح للشعب.

في السنوات الأخيرة، وفي ظل التعزيز عالي المستوى للحكومتين الصينية والمصرية وتوجيهات آلية التعاون، استمر البناء المشترك بين الصين ومصر للتعاون في «الحزام والطريق»، في التطور بشكل جيد، ودخول فترة التنمية الذهبية. وبالوقوف عند نقطة انطلاق تاريخية جديدة، فإن الصين ومصر لديهما رغبة قوية في البناء المشترك لمبادرة «الحزام والطريق»، ولديهما آفاق واسعة. فالحضارتان القديمتان اللتان تسيران يدًا بيد ستعززان بالتأكيد حلمنا المشترك – حلم النهضة في أسرِع وقت ممكن.

«الحزام والطريق»... فرص جديدة للتعاون بين مصر والصين

السفيرة جياو ليينغ
قنصل عام جمهورية الصين الشعبية بالإسكندرية

في عام ٢٠١٣، اقترح الرئيس الصيني شي جين بينغ البناء المشترك لمبادرة «الحزام والطريق»، بهدف الترابط والتواصل، وتعميق التعاون العملي، والتصدي المشترك لمختلف المخاطر والتحديات التي تواجه البشرية، وتحقيق المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة. على مدى السنوات السبع الماضية، نمت هذه المبادرة بسرعة، واستمرت بشكل معمق وعملي، وفتحت مجالًا أكبر للنمو الاقتصادي لجميع البلدان والعالم، وأنشأت منصة لتعزيز التعاون الدولي، وقدمت مساهمات جديدة لبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية.

مبادرة «الحزام والطريق» منتج عام عالي الجودة تقدمه الصين للعالم في العصر الجديد

منذ أكثر من ٢٠٠٠ عام، أصبح طريق الحرير القديم طريقًا تجاريًّا يربط بين آسيا وأوروبا وإفريقيا. فقد عزز الترابط والتواصل بين البلدان في آسيا وأوروبا، وفتح نافذة جديدة للتبادلات الودية بين البلدان، وعزز الاستفادة المتبادلة بين الحضارات الشرقية والغربية، وقدم إسهامات كبيرة في تطوير الحضارة الإنسانية.

بعد أكثر من ٢٠٠٠ عام، زار الرئيس الصيني شي جين بينغ كازاخستان وإندونيسيا في عام ٢٠١٣، وطرح مبادرة مهمة للتشارك في بناء «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين». وقد أنشأت الحكومة الصينية الفرقة القيادية

لعمل دفع بناء الحزام والطريق في عامي ٢٠١٧، و٢٠١٩. وانعقدت دورتا منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي بنجاح في بكين منذ أكثر من سبع سنوات، وقد نالت مبادرة التشارك في بناء «الحزام والطريق» استجابةً إيجابية من المزيد من الدول والمنظمات الدولية، وحظيت على اهتمام واسع من المجتمع الدولي، وتوسع تأثيرها يومًا بعد يوم.

تنجم مبادرة التشارك في بناء الحزام والطريق عن الصين، ولكنها تنتمي إلى العالم، وتتأصل في التاريخ، ولكنها تنظر إلى المستقبل، وتلتفت إلى قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا بشكل رئيسي، ولكنها تنفتح على جميع الشركاء. وقد تجاوز التشارك في بناء الحزام والطريق الحدود بين مختلف الدول والمناطق والمراحل التنموية والتقاليد التاريخية والثقافات والأديان والأعراف والعادات، فهي مبادرة تدعو إلى التنمية السلمية والتعاون الاقتصادي، لا تسعى وراء تشكيل تحالف جيو سياسي أو تحالف عسكري، وهي مسيرة تحقق الانفتاح والشمول والتنمية المشتركة، لا تسعى وراء التكتل أو تشكيل «نادي الصين وأصدقائها»، كما أنها لا تمارس التمييز الأيديولوجي أو لعبة المحصلة الصفرية، بل ترحب بجميع الدول الراغبة في المشاركة فيها. وتتخذ مبادرة التشارك في بناء الحزام والطريق التشاور والتشارك والتنافع باعتبارها مبادئ، وتتخذ روح طريق الحرير المتمثلة في السلام والتعاون والانفتاح والشمول والتعلم المتبادل والاستفادة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك باعتبارها مرشدًا. وتتخذ تناسق السياسات وترابط المنشآت وسلاسة القنوات التجارية وتداول الأموال وتفاهم الشعوب نقطةً جوهرية، وقد تحولت هذه المبادرة من فكرة إلى عمل، ومن رؤية إلى حقيقة، ومن مبادرة إلى منتج عام يحصل على شعبية عالمية.

النتائج المثمرة للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق

تم دفع مبادرة التشارك في بناء الحزام والطريق بهمة وجَلَد منذ عام ٢٠١٣، التي تتخذ تناسق السياسات وترابط المنشآت وسلاسة القنوات التجارية وتداول الأموال وتفاهم الشعوب كمواضيع رئيسية؛ حيث تحققت نتائج ملحوظة، وبدأت دفعة من الإنجازات

المبكرة ذات الرمزية بالظهور، وحصلت الدول المشاركة على استفادة حقيقية، فيتعزز اعتراف هذه الدول بالتشارك في بناء الحزام والطريق ومشاركتها فيه بشكل مستمر.

يعد تناسق السياسات ضمانًا هامًّا للتشارك في بناء الحزام والطريق، فعلى مدار سبع السنوات الماضية، قامت الصين بالتواصل والتناسق المستفيض مع الدول والمنظمات الدولية المعنية، وشكلت آراء مشتركة حول التعاون الدولي الواسع النطاق للتشارك في بناء الحزام والطريق، وتم تسجيل مبادرة التشارك في بناء الحزام والطريق ومفهومها الجوهري، في الوثائق المعنية للأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والباسفيك وغيرها من المنظمات الإقليمية وحتى نهاية عام ٢٠٢٠ وقّعت الصين على ٢٠٢ وثيقة تعاون مع ١٣٨ دولة و ٣١ منظمة دولية من أجل البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق. في حين تم عقد الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، وقمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي؛ حيث تم التوصل إلى «إعلان عمل بشأن التعاون والتشارك في بناء «الحزام والطريق» بين الصين والدول العربية»، وكذلك «إعلان بكين بشأن بناء رابطة أوثق للمصير المشترك بين الصين وإفريقيا» وغيرها من النتائج والوثائق المهمة. كما يجري التقدم المنظم للالتقاء والتعاون في المجلات المتخصصة للتشارك في بناء الحزام والطريق في مجالات الاقتصاد الرقمي، والمعايرة/ المعايير، وحقوق الملكية الفكرية، والطاقة، والزراعة.

ويُعد ترابط المنشآت اتجاهًا ذا أسبقية للتشارك في بناء الحزام والطريق؛ حيث تعمل مختلف الدول معًا على الإسراع بتشكيل شبكة البنية التحتية المركبة وشاملة الاتجاهات ومتعددة المستويات، التي محورها السكك الحديدية والطرق العامة، والشحن البحري والطيران، والأنابيب، وشبكة المعلومات المكانية الشاملة وغيرها، وعلى تخفيض تكاليف الصفقات للسلع والأموال والمعلومات والتقنيات وغير ذلك بين الأقاليم إلى حد كبير. وكل هذا مبني على أساس احترام سيادة الدول المعنية واهتماماتها الأمنية، مما يعزز التداول المنظم والتوزيع المحسن لعناصر الموارد عبر الأقاليم بشكل فعال، ويحقق التعاون المتبادل المنفعة والتنمية والربح المشترك. تربط ممرات التعاون الاقتصادي الدولي الستة الرئيسية؛ وهي الجسر الجديد للقارة الأوراسيوية، وممر «الصين – منغوليا – روسيا»، وممر «الصين –

آسيا الوسطى – غرب آسيا»، وممر «الصين – شبه جزيرة الهند الصينية»، وممر «الصين – باكستان»، وممر «بنغلاديش – الصين – الهند – ميانمار»، والدائرة الاقتصادية الآسيوية والدائرة الاقتصادية الأوروبية؛ حيث بلغ العدد الإجمالي لاتفاقيات تسهيل النقل البري المُوَقَّعة مع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق ١٨ اتفاقية، ووصل عدد اتفاقيات النقل البحري المُوَقَّعة إلى ٣٩ اتفاقية، وتم توقيع اتفاقيات النقل الجوي الحكومية الدولية الثنائية مع ٦٢ دولة على طول الحزام والطريق، وأيضًا تم إنجاز رحلات جوية مباشرة مع ٤٥ دولة على طول الحزام والطريق. وبالرغم من انتشار الوباء (كوفيد – ١٩) في عام ٢٠٢٠ الذي تحول سريعًا ليصبح جائحة عالمية، فقد تم تشغيل أكثر من عشرة آلاف رحلة لقطار الصين – أوروبا مسجلًا بذلك رقمًا قياسيًّا جديدًا؛ حيث وصل إلى ٢١ دولة و٩٢ مدينة في أوروبا، مما يوفر دعمًا قويًّا للحفاظ على أمن واستقرار سلسلة التوريد الصناعية الدولية.

وتُعد سلاسة القنوات التجارية محتوًى مهمًّا للتشارك في بناء الحزام والطريق، فالتشارك في بناء الحزام والطريق قد عزز تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار في الدول والمناطق على طول الحزام والطريق، وخفض تكاليف الصفقات وتكاليف ممارسة التجارة، وأطلق الإمكانية التنموية مما زاد من توسع وتعمق اشتراك مختلف الدول في العولمة الاقتصادية. أطلقت الصين مبادرة دفع تعاون سلاسة القنوات التجارية لمبادرة الحزام والطريق، وشاركت بنشاط ٨٣ دولة ومنظمة دولية. وفي عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي قيمة الواردات والصادرات للسلع ١,٣٤ تريليون دولار أمريكي بين الصين والدول على طول الحزام والطريق، وبلغ إجمالي قيمة خدمات الصادرات والواردات للخدمة ١١٧,٨٨ مليار دولار أمريكي بين الصين والدول على طول الحزام والطريق في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٩، تجاوز إجمالي قيمة الاستثمارات المباشرة غير المالية للشركات الصينية في الدول على طول الحزام والطريق ١٠٠ مليار دولار أمريكي، ووصل حجم الاستثمار في مناطق التعاون للدول على طول الحزام والطريق حوالي ٣٥ مليار دولار أمريكي، تخطت حجم الضرائب التي سُلمت إلى البلد المضيف ٣ مليارات دولار، مما أدى إلى خلق ٣٣٠ ألف فرصة عمل محلية تعد الأشكال والأنماط الجديدة – مثل التجارة الإلكترونية العابرة للحدود – قوة ناشئة مهمة لدفع

سلاسة القنوات التجارية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٩، أنشأت الصين آلية التعاون الثنائية في التجارة الإلكترونية مع ٢٢ دولة ومنطقة، وبذلك شملت التجارة الإلكترونية عبر الحدود جميع البلدان والمناطق على طول الطريق.

يُعد تداول الأموال دعمًا مهمًّا للتشارك في بناء الحزام والطريق. تستكشف وتبدع المؤسسات المالية الدولية متعددة الأطراف والبنوك التجارية بمختلف أنواعها أنماطًا للاستثمار والتمويل بشكل مستمر، وتوسع القنوات المتنوعة للتمويل بنشاط، لتقديم دعم مالي مستقر وشفاف وعالي الجودة للتشارك في بناء الحزام والطريق. منذ افتتاح بنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية، الذي أطلقته الصين في عام ٢٠١٦، زاد عدد الأعضاء من ٥٧ عضوًا مؤسسًا إلى ١٠٣ أعضاء في جميع القارات. ووافق البنك على تقديم أكثر من ١٠٠ قرض بمبلغ إجمالي يزيد على ٢٠ مليون دولار من أجل دعم بناء الحزام والطريق. وأنشأت الصين صندوق طريق الحرير؛ حيث عمل الصندوق بنشاط على تعزيز أشكال مختلفة من التعاون مع المؤسسات المالية المحلية والأجنبية، وحاليًّا قام بالتوقيع على ٤٧ مشروعًا من أنواع مختلفة تركز بشكل أساسي على الاستثمار في الأسهم، بقيمة استثمار ملتزم بها تبلغ ١٧,٨ مليارات دولار أمريكي. في عام ٢٠١٨، تأسست الرابطة الصينية العربية للبنوك والرابطة الصينية الإفريقية للبنوك للتعاون المالي؛ حيث تم إنشاء أول آلية متعددة الأطراف للتعاون المالي بين الصين وكلٍّ من الدول العربية والدول الإفريقية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٩، وقَّعت الصين اتفاقيات تبادل العملات المحلية مع ٢١ دولة على طول الحزام والطريق، وأقامت ترتيب تصفية الحسابات بالرنميني مع ثماني دول على طول الحزام والطريق.

يعد تفاهم الشعوب أساسًا إنسانيًّا للتشارك في بناء الحزام والطريق، فمنذ أكثر من سبع سنوات، تمارس مختلف الدول تبادلات دبلوماسية عامة وثقافية متعددة الأشكال وواسعة المجالات لتعزيز التفاهم والاعتراف المتبادل، الأمر الذي أرسى أساسًا متينًا للتشارك في بناء الحزام والطريق بين مختلف الشعوب. أقامت الصين مع الدول على طول الحزام والطريق مهرجانات للفنون والأفلام والموسيقى ومعارض للآثار التاريخية والكتب وغيرها من الفعاليات بشكل متبادل، وقامت بالإبداع والترجمة المتبادلة والبث المتبادل

لنخب الكتب والأعمال الإذاعية والسينمائية والتليفزيونية. وتأسست روابط طريق الحرير الدولية للمسارح، والمتاحف، والمهرجانات الفنية، والمكتبات، ومتاحف الفنون الجميلة. وقد أبرمت الصين أيضًا مع ٥٧ دولة على طول الحزام والطريق اتفاقيات بشأن الإعفاء المتبادل من التأشيرة/ تأشيرة الدخول، لتشمل جوازات السفر بمختلف أنواعها. وفي عام ٢٠١٩، بلغ عدد السياح الصينيين إلى خارج الحدود ١٥٥ مليون سائح – وبذلك أصبحت أكبر مصدر للسياح الدوليين في العالم – وزائر مهم للبلدان الواقعة على طول «الحزام والطريق». كذلك أنشأت الصين مشروع طريق الحرير لمنحة الحكومة الصينية؛ حيث تم إنشاء ١٥٣ من معاهد كونفوشيوس و١٤٩ من قاعات كونفوشيوس في ٥٤ دولة على طول الحزام والطريق. تعمق أيضًا التعاون في مجالات الصحة، من خلال تقديم مساعدات إلى ١٥٠ دولة و٧ منظمات دولية، ومكافحة فيروس كورونا المستجد يدًا بيد.

تعاون وثيق بين الصين والدول العربية وإفريقيا ومصر في إطار البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق

إن الصين والدول العربية هما الشريكان المؤسسان لطريق الحرير القديم، وفي العصر المعاصر هما صديقان حميمان وشقيقان جيدان وشريكان رائعان طالما دعما بعضهما، فقد وَقَّعت الصين على وثائق تعاون من أجل البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق مع مصر، والسعودية، والإمارات وغيرها من ١٩ دولة. وفي عام ٢٠١٩، بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين والدول العربية ٢٦٦,٤ مليارات دولار أمريكي، بزيادة سنوية قدرها ٩٪، كما بلغ تدفق الاستثمار المباشر للشركات الصينية في الدول العربية ١,٤ مليارات دولار أمريكي. أقامت الصين أربع دورات لمعارض صينية عربية، وركز المعرض الصيني العربي في عام ٢٠١٩ على التجارة والاستثمار، وشبكة الإنترنت، ومعاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود، والبنية التحتية والتعاون في القدرة الإنتاجية وغيرها من المجالات، الأمر الذي يعزز التعاون متبادل المنفعة بين الصين والدول العربية. في يوليو الماضي عُقِد الاجتماع الوزاري التاسع لمنتدى التعاون الصيني العربي عبر تقنية الفيديو، وقد أعرب الجانبان عن رغبتهما

في تعميق التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والسياحة والعلوم الإنسانية، ومجالات أخرى في إطار البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق لتحقيق التنمية المستدامة المشتركة.

تعد الصين أكبر دولة نامية في العالم، وتعد إفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من الدول النامية، وقد شكلت الصين وإفريقيا منذ حين مجتمع المصير المشترك. قامت ٤٤ دولة إفريقية ولجنة الاتحاد الإفريقي بتوقيع اتفاقيات تعاون في مبادرة الحزام والطريق، وقد تم تنفيذ عدد كبير من المشاريع بنجاح؛ مثل السكة الحديد، والطرق السريعة، والمطارات، والموانئ، ومحطات الطاقة مما أدى إلى إحداث تغيرات كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإفريقيا. وفي عام ٢٠١٩ بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا ٢٠٨,٧ مليارات دولار أمريكي، وبلغ تدفق الاستثمارات غير المباشرة ٣ مليارات دولار أمريكي؛ حيث تغطي تلك الاستثمارات مجموعة واسعة من المجالات؛ مثل الطاقة والبنية التحتية والتصنيع والتجارة الإلكترونية والتمويل، كما أن الصين هي أكبر شريك تجاري لإفريقيا لسنوات عديدة متوالية، وتسهم في النمو الاقتصادي الإفريقي بأكثر من ٢٠٪. لقد تطور التعاون الصيني الإفريقي على نحو شامل في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة، والتبادلات الشعبية، والسلام والأمن، مستمرًّا في تحقيق نتائج مهمة. وفي يونية الماضي عُقدت قمة الصين وإفريقيا الاستثنائية بشأن التضامن لمواجهة الوباء عبر تقنية الفيديو؛ حيث أعرب الجانبان عن التكاتف في مكافحة الوباء، وتعزيز التعاون في البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق، وكذلك التركيز على التعاون في مجالات الصحة والطب، واستئناف العمل والإنتاج، وتحسين معيشة الشعب.

كما تعد مصر دولة عربية وإفريقية وإسلامية ودولة نامية كبيرة، ولها تاريخ طويل المدى من الصداقة مع الصين. ففي عام ٢٠١٤ أقامت الصين ومصر علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وفي عام ٢٠١٦ انضمت مصر إلى مبادرة الحزام والطريق تحت رعاية وتوجيه من الرئيس شي جين بينغ والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وتم تعزيز الثقة السياسية المتبادلة بين البلدين، والتوسيع المستمر لتبادل الزيارات على جميع المستويات

وتعميق التعاون في شتى المجالات، وقد حقق البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق بالفعل نتائج مثمرة. وتعد الصين هي أكبر شريك تجاري لمصر، ففي النصف الأول من عام ٢٠٢٠، بلغ إجمالي حجم تجارة الاستيراد والتصدير بين الصين ومصر ٦,٦٧٦ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢,٣٪ على أساس سنوي، وتستمر مصر بتصدير المنتجات الزراعية من البرتقال والعنب وغيرها إلى السوق الصينية. بلغ إجمالي حجم الاستثمارات الصينية في مصر أكثر من ٧,٥ مليارات دولار أمريكي، ويسير مشروع منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة بسلاسة، ويتجاوز حجم الإنتاج لمنطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري الصيني - المصري مليار دولار أمريكي، وتتجاوز الضرائب المدفوعة إلى الحكومة المصرية ١٠٠ مليون دولار أمريكي، مما أدى إلى توفير ٤٠٠٠ فرصة عمل محلية. أنشأت الصين معهدين «كونفوشيوس»، وخمس قاعات «كونفوشيوس» في مصر، كما أنشأت ١٦ جامعة مصرية أقسامًا لتدريس اللغة الصينية. وفي سبتمبر الماضي وقَّعت الصين ومصر مذكرة تفاهم حول تدريس اللغة الصينية في المدارس الإعدادية والثانوية كلغة أجنبية ثانية.

أما في مواجهة الوباء، فقد دعمت الصين ومصر بعضهما على الدوام وتغلبا معًا على الصعوبات. وقد أضاءت مصر ثلاثة من أشهر معالمها الأثرية بألوان علم الصين، كما قدمت الحكومة الصينية والشركات والمنظمات المحلية لمصر دفعات عديدة من المساعدات المادية لمكافحة الوباء، وعقد خبراء من البلدين عدة اجتماعات عبر الفيديو لمكافحة الوباء، كما توصل الجانبان إلى توافق مهم حول أبحاث اللقاحات وتطويرها والتعاون الطبي الصحي، مما يكتب فصلًا مؤثرًا لمكافحة الوباء.

«الحزام والطريق» مسار عالي الجودة يوفر فرصًا جديدة للتعاون بين الصين ومصر

خلال الدورة الثانية لمنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي التي عقدت في إبريل عام ٢٠١٩ ببكين، وبعد مناقشات عميقة، كرر قادة الدول ورؤساء المنظمات الدولية التأكيد

على التزامهم بالبناء المشترك عالي الجودة لمبادرة الحزام والطريق؛ حيث أعرب الجميع عن الالتزام بمبادئ التشاور، والتشارك، والتنافع، وتفاوض جميع الأطراف على قدم المساواة، وتقاسم المسئوليات، وتبادل الاستفادة، والترحيب بجميع البلدان المشاركة، ودعموا بالإجماع الانفتاح والنزاهة والتنمية الخضراء، ومعارضة الحمائية، والسعي نحو بناء طريق حرير نظيف وصديق للبيئة في العصر الجديد، واتفقوا على ضرورة تحقيق أهداف التنمية عالية المستوى، وتحسين سبل المعيشة والتنمية المستدامة، واتباع نهج اقتصادي واجتماعي وبيئي متطور ومنسق من خلال التفاعل الإيجابي مع المعايير الدولية المقبولة عمومًا، والتمسك بفكرة التنمية المتمحورة حول الشعب. وقد أشارت هذه التوافقات إلى اتجاه تطوير التعاون في البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق، وهدفنا المشترك هو العمل يدًا بيد لجعل الترابط والتواصل بين الدول أكثر فعالية، والنمو الاقتصادي أكثر قوة، والتعاون الدولي أكثر ترابطًا، ومعيشة الناس أفضل.

صاغت الجلسة الكاملة الخامسة للجنة المركزية الـ ١٩ للحزب الشيوعي الصيني التي عقدت في بكين في نهاية أكتوبر عام ٢٠٢٠ الخطة الخمسية الـ ١٤ للصين (٢٠٢١–٢٠٢٥) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والأهداف طويلة الأجل حتى عام ٢٠٣٥: إن هدف الصين في الانتهاء من بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل ومحاربة الفقر سيتحقق قريبًا، وابتداءً من العام المقبل ستبدأ الصين رحلة جديدة نحو بناء دولة اشتراكية حديثة بشكل شامل. وبدخول مرحلة جديدة من التنمية، ستلتزم الصين بمفهوم التنمية الجديد، وبناء نمط جديد للتنمية، وتعزيز التنمية عالية الجودة، وتعزيز الإصلاح والانفتاح من نقطة انطلاق أعلى.

ستفتح الصين أبوابها على نطاق أوسع، وستوفر فرص التعاون أكثر، وذلك باعتبارها سوقًا كبيرة تتميز بعدد سكان ١,٤ مليار نسمة، وفئة متوسطة الدخل تتجاوز ٤٠٠ مليون نسمة، وإمكانات هائلة على مستوى العالم. تشجع الصين التنمية عالية الجودة للحزام والطريق، وتعزز استراتيجية التنمية مع جميع الدول والمناطق، وكذا ترابط التخطيطات والتواصل المتبادل، وتعزز أيضًا تكامل السياسات والقواعد والمعايير، وتواصل تعميق التعاون

العملي مع الدول الأخرى في مجالات إنشاء البنية التحتية، والصناعة، والاقتصاد والتجارة، والابتكار التكنولوجي، والصحة العامة، والإنسانية، وسيعمل ذلك على خلق المزيد من فرص التنمية لدول العالم بما في ذلك مصر، وإتاحة مزيد من فرص التعاون الجديدة بين الجانبين، ومساعدة اقتصادات جميع البلدان على العودة إلى المسار الصحيح للتنمية في أقرب وقت ممكن لتحقيق الاستفادة المتبادلة والمنفعة المتبادلة.

إن الصين على استعداد للعمل مع مصر لتنفيذ التوافق المهم الذي توصل إليه رئيسا الدولتين، وتعميق الالتحام لمبادرة الحزام والطريق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وزيادة تكثيف التبادلات الشعبية والثقافية، وتوسيع التعاون العملي، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين ومصر لتحقيق ثمار جديدة، مما يفيد الشعبين ويقدم إسهامات إيجابية مشتركة لتعزيز السلام والتنمية في العالم.

استراتيجية «الحزام والطريق» والدول العربية... الفرص والتحديات

الدكتورة شيرين جابر

باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية
بمكتبة الإسكندرية، دكتوراه في العلوم السياسية،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

يمتد تاريخ العلاقات العربية الصينية إلى ما يزيد على ألفيتين كاملتين من الزمن؛ حيث يعد طريق الحرير وطريق البخور القديمان جسرًا تاريخيًّا للتبادل والتواصل بين الطرفين، ومن ثم شكل الوطن العربي عبر التاريخ معبرًا مهمًّا بين الشرق والغرب، واستمرت هذه العلاقة الوطيدة إلى أن اكتُشِف طريق رأس الرجاء الصالح في بداية القرن السادس عشر، وما نتج عنه من تحول في مسارات التجارة الدولية، تبعه خضوع الوطن العربي لحكم الخلافة العثمانية، ولم يتم استئناف هذه العلاقات إلا مع قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وحصول الدول العربية على الاستقلال تباعًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت مصر أول دولة عربية تقيم علاقات رسمية مع الصين عام ١٩٥٦، على إثر اعتراف الرئيس جمال عبد الناصر بحكومة الصين الشعبية بدلًا من حكومة تايوان[١]. كما حرصت الصين على دعم القضية الفلسطينية، وتأييد استقلال عدد من الدول العربية من داخل الأمم المتحدة، وفي عام ٢٠٠٤، تم تأسيس «منتدى تعاون الصين والبلدان العربية»، وفي عام ٢٠١٠، انعقدَ «المنتدى الاقتصادي للصين والبلدان العربية»، وفي أعوام ٢٠١٣، و٢٠١٥، و٢٠١٧، و٢٠١٩ أُقيم «معرض الصين والدول العربية»، وقال الرئيس الصيني شي جين بينغ،

(١) محمد حمشي، «الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية الصينية: التحديات والفرص الاستراتيجية»، **المستقبل العربي** ٤٠، العدد ٤٦٠ (يونية ٢٠١٧): ١١٣.

في خطابه في مقر جامعة الدول العربية في يناير ٢٠١٦: «أصبح معرض الصين – الدول العربية منصة مهمة للصين والدول العربية لبناء الحزام والطريق بشكل مشترك»[٢]، يهدف المعرض إلى خدمة الاستراتيجية الوطنية والتركيز على التعاون التجاري الدولي، وقد تطور تدريجيًّا ليصبح معرضًا دوليًّا يدمج الحوار الرفيع المستوى، والترويج الاقتصادي والتجاري، والمعارض والمفاوضات وقد أصبح المعرض منصة هامة تعزز الصين والدول العربية من خلاله تعاونهما بشكل أفضل.

تُعرف العلاقات العربية الصينية من منظور الشراكة الاستراتيجية، ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية؛ وهي: أولًا: طبيعة الصعود الصيني السلمي التنموي، فالصين تدافع عن صيغة النظام الدولي الحالي أكثر من محاولتها تغييره، فهي في هذا الجانب وبارتباطها بالعالم العربي تسعى إلى إشراكه في مبادرة الحزام والطريق، ثانيًا: إن التنمية السلمية للصين بحاجة إلى بيئة آمنة، وبالتالي فالعالم العربي يشكل أهمية قصوى للدبلوماسية الصينية من هذه الزاوية، ثالثًا: إن العالم العربي والصين يقتسمان اهتمامات مشتركة في عدد من القضايا ولهما رؤى متطابقة إلى حدٍّ كبير، فضلًا عن أن المحدد الاقتصادي يشكل سمتها البارزة خاصةً إذا ما نظرنا إلى مجالات العلاقات الثنائية بين الطرفين، على سبيل المثال تُعد العلاقات الصينية السعودية نموذجًا حيويًّا لذلك[٣].

ومن ثم تنطلق الدراسة الحالية من فرضية أساسية مفادها أن الفرص الاستراتيجية لدعم العلاقات العربية الصينية عقب مبادرة الحزام والطريق تفوق التحديات التي تواجهها. ومن ثم تحاول الدراسة توضيح هذه الفرص من أجل العمل على استثمارها للوصول إلى الشراكة الاستراتيجية الفعالة بين الطرفين، فضلًا عن تناول التحديات التي تحتاج إلى إعادة نظر وتفكير واتخاذ خطوات جادة من كلٍّ من الطرفين للحيلولة دون هذه التحديات.

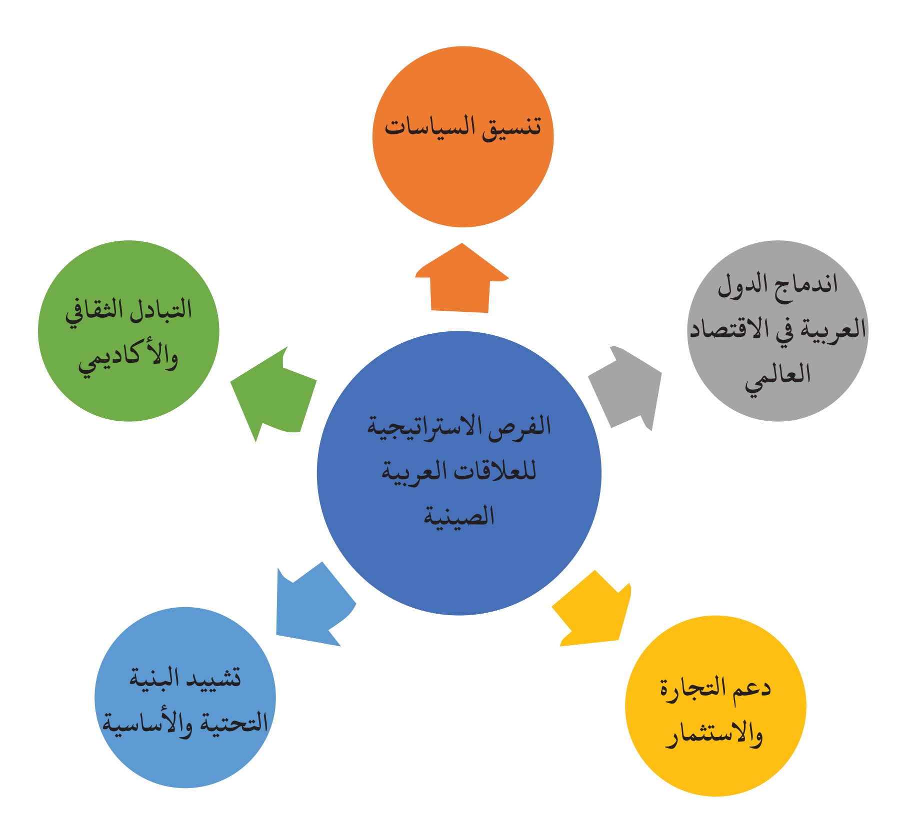
---

(٢) «المعرض الصيني العربي الرابع والقمة الاقتصادية الصينية العربية الثالثة»، **اتحاد الغرف العربية**، http://uac-org.org/ar/activities/details/1896

(٣) Sun Degang and Yahia Zoubir, "China-Arab States Strategic Partnership: Myth or Reality?" *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* 8, no. 3 (2014): 71-72.

أولًا: الفرص الاستراتيجية للعلاقات العربية الصينية عقب مبادرة الحزام والطريق

على مدار الأعوام الماضية، أبدت الصين ترحيبها بمشاركة الدول العربية في مبادرة الحزام والطريق؛ لما تحظى به من أهمية استراتيجية ولوجيستية مهمة، يمكن أن تسهم في ربط أسواقها بالدول الأوروبية والآسيوية، وفي الوقت نفسه، فقد بادرت حكومات الدول العربية بدعم التعاون مع الصين، وتوقيع عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات لتعزيز استثمارات البنية التحتية اللازمة لتنفيذ المبادرة، ومن ثم يمكن توضيح أهم الفرص الاستراتيجية للدول العربية عقب مبادرة الحزام والطريق على النحو التالي:



رسم توضيحي ١: الفرص الاستراتيجية للعلاقات العربية الصينية عقب مبادرة الحزام والطريق.
المصدر: من إعداد الباحث.

١- تنسيق السياسات

إن تنسيق السياسات هو أحد أعمدة مبادرة الحزام والطريق، وذلك من خلال إنشاء سلسلة من منصات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف المخصصة للمشروع مع أكبر عدد ممكن من الدول وخاصةً المنطقة العربية، فتم تشكيل اللجان الثنائية حتى يتم تشجيع الدول الشريكة للصين على اقتراح أفكار ملموسة للتعريف وتطوير المشروع الصيني، ويتم تنسيق السياسات أيضًا من خلال تنظيم زيارات رفيعة المستوى، والتبادلات بين الأحزاب السياسة، وبرامج تدريب لتشجيع الدول على التعرف على التجربة الصينية، وكل هذه المبادرات تحظى بتشجيع من قِبَل السلطات الصينية[٤]، يقول الرئيس عبد الفتاح السيسي في لقائه السابع بينه وبين الرئيس الصيني شي جين بينغ في إبريل ٢٠١٩: «إن مصر ترغب في التعلم من خبرة الصين الناجحة في التنمية، ومواءمة خطة التنمية بها مع مبادرة الحزام والطريق، وتعميق التعاون الثنائي في نطاق واسع من المجالات»[٥].

٢- اندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن تسهم مبادرة الحزام والطريق في الدفع بالدول العربية إلى تطوير وتنمية التعاون العربي - الصيني حتى يكون في مرتبة أعلى وفي مجالات أوسع، وهو ما سيجعل الدول العربية تتقدم خطوات في طريق تحسين آلية التعاون الثنائي، وإثراء مفهوم التعاون ورفع درجته، ومن ثم يأتي دمج التطور الاقتصادي بالدول العربية مع العالم بقوة. كما تستطيع المبادرة أن تدفع تحول الصناعة العربية ورفع قدرة أساس معدات البناء، وزيادة فرص التشغيل، فضلًا عن زيادة الموارد الطبيعية والمميزات المالية وحجم السوق بفعالية للطرفين، وتعزيز التدفق الحر لعناصر الموارد الحيوية بين الطرفين وتحسين هيئتها[٦].

---

(٤) المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، «الحزام والطريق الصيني والعالم: أشكال متنافسة من العولمة»، **الرصد الاستراتيجي**، العدد ١٨ (ديسمبر ٢٠١٩): ١٢.

(٥) عادل علي، «القمة الثانية لمنتدى الحزام والطريق»، **الصين اليوم**، ٣ يونية ٢٠١٩، http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/201906/t20190603_800169623.html

(٦) جين تشونغ جيه، «الإطار التاريخي والثقافي للعلاقات العربية الصينية»، **المستقبل العربي** ٤٠، العدد ٤٥٩ (مايو ٢٠١٧): ٥٧-٥٨.

٣- دعم التجارة والاستثمار

تنص أول وثيقة لسياسة الصين تجاه الدول العربية، الصادرة في عام ٢٠١٦، على أنه سيتم بذل جهود مشتركة مع الدول العربية لدعم مبادرة الحزام والطريق في إطار مبدأ المشاورات الواسعة، والمساهمات المشتركة والمنافع المتبادلة، وتضيف الوثيقة أن الصين والدول العربية سيطبقان نمط ١+٢+٣ في التعاون فيما بينهما، القائم على[٧]:

١- التعاون في مجال الطاقة باعتباره الركيزة الأساسية.

٢- تيسير التجارة والاستثمار.

٣- الاهتمام بمجال التقنيات المبتكرة في الطاقة النووية، والأقمار الصناعية الفضائية، والطاقة المتجددة.

وقد وصلت التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي إلى ١١٤ مليار دولار عام ٢٠١٦. وفي إطار الزيارة الرسمية التي قام بها الملك سلمان بن عبد العزيز في عام ٢٠١٧، تم توقيع صفقات بقيمة ٦٥ مليار دولار، فضلًا عن توقيع شركات صينية وسعودية ٢٢ اتفاقية خاصة بدعم الفرص الاستثمارية، وركزت عديد منها على رؤية السعودية ٢٠٣٠[٨]، كما ذكر السفير الكويتي لدى الصين في ٢٤ إبريل ٢٠١٩: «إن التعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق يساعد الكويت على إنجاز رؤية الكويت ٢٠٣٥ للتطوير»[٩].

---

(٧) جين ليانجشيانج، وإن جاناردان، **مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج**، نظرة تحليلية ([أبو ظبي]: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية. البرنامج الأكاديمي للبحوث والتحليل، ٢٠١٨): ٥.

(٨) Jonathan Fulton, "The G.C.C. Countries and China's Belt and Road Initiative (BRI): Curbing Their Enthusiasm?" *Middle East Institute* (Oct 2017): 3-4.

(٩) Li Minggang, "Interview: China-Kuwait Cooperation Enters Fast Tracks under BRI: Chinese Envoy", interview by Xinhua, Kuwait City, Kuwait, 24 April 2019, Xinhuanet, http://www.xinhuanet.com/english/2019-04/25/c_138006314.htm

٤- تشييد البنية التحتية والأساسية

تهدف المبادرة إلى تشجيع الشركات الصينية والمؤسسات المالية الصينية ودعمها لتوسيع دائرة مشاركتها في التعاون مع الدول العربية في مجالات السكك الحديدية والطرق العامة والموانئ والطيران والكهرباء ومنظومة «بيدو» للملاحة عبر الأقمار الصناعية والمحطات الأرضية للأقمار الصناعية، والعمل على إجراء التعاون في المشروعات الكبرى في الدول العربية وفقًا لمجالاتها واحتياجاتها ذات الأولوية للتنمية، بما يرتقي بمستوى البنية التحتية والأساسية في الدول العربية بشكل مستمر.

نفذت الشركات الصينية العاملة بالإمارات مشروعات بِنًى تحتية في عام ٢٠١٨، بقيمة ٣ مليارات درهم إماراتي، وبلغ عدد العمالة الصينية فيها ١٠ آلاف عامل صيني. ومن أبرز المشروعات التي نفذتها شركات صينية مستشفى الأمل للأمراض النفسية بدبي، ومشروع جسر البديع في الشارقة[١٠].

٥- التبادل الثقافي والأكاديمي

تنبّه الباحثون العرب والصينيون إلى الضرر الثقافي الفادح الناتج عن إغفال التفاعل الثقافي في مرحلة طريق الحرير القديم، فسارعوا إلى تصويب العلاقات الثقافية والأكاديمية بين الجانبين، فاهتمت الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق بالتبادل الثقافي والأكاديمي والإعلامي مع الدول العربية، والبحث عن نقاط الاهتمام المشتركة. كما يتم التنسيق بين الصين والدول العربية لتقديم المنح الدراسية لطلاب هذه الدول من أجل الدراسة في الجامعات الصينية[١١]، فضلًا عن تكثيف تدريس اللغتين الصينية والعربية، وإنشاء معاهد خاصة لتدريسهما في الجامعات العربية والصينية، وإعداد أجيال متعاقبة من المترجمين الذين يتقنون اللغتين ويترجمون عنهما مباشرةً.

(١٠) Terry Mobley, “The Belt and Road Initiative: Insights from China’s Backyard”, *Strategic Studies Quarterly 13*, no. 3 (2019): 62.

(١١) أحمد الخطيب، «الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي»، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد ٢٤ (يوليو ٢٠١٩): ١٢٢.

ثانيًا: تحديات مبادرة الحزام والطريق بالنسبة للدول العربية

تواجه مبادرة الحزام والطريق عددًا كبيرًا من التحديات، سواء من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية التي تراها استراتيجية تهدف بالأساس إلى تغير بنية النظام الدولي، فضلًا عن أنها تعبر عن الرغبة الصينية في الاستئثار بالنظام الاقتصادي الدولي. وترى المعارضة الأوروبية أنها محاولة صينية لخلق انقسامات داخل القارة الأوروبية، ومن ثم السيطرة على سياسة واقتصاد القارة، بما يحقق أهداف وطموحات الصين، هذا بالإضافة إلى مواقف بعض القوى الآسيوية؛ مثل الهند التي ترى أن المبادرة تمس سيادتها خاصةً في ظل الاتفاق الصيني الباكستاني بالنسبة لمنطقة العبور. كل هذه التحديات تؤثر على المبادرة وتعرقل مسارها، ولكن في هذا الجزء سيتم التركيز على التحديات المتعلقة بالدول العربية حتى تتم إعادة التفكير فيها والعمل على الحد منها، ومن أبرز هذه التحديات:



رسم توضيحي ٢: تحديات مبادرة الحزام والطريق بالنسبة للدول العربية.
المصدر: من إعداد الباحث.

١- فخ الديون

ثمة مخاوف من استغلال الصين دبلوماسية الديون أو ما يُعرف بـ «فخ الديون»، للسيطرة على القرار السيادي سواء كان سياسيًّا أو اقتصاديًّا للدول العربية أو إحداث فجوة فيه، من خلال إغراق هذه الدول بديون ضخمة لا تستطيع سدادها، فتضطر إلى مقايضتها بأصول أو أسهم استراتيجية للدول المدينة.

٢- غياب التعاون الأمني والعسكري

تذكر «الرؤية والإجراءات» بمبادرة الحزام والطريق خمس أولويات أساسية للتعاون من أجل تطوير العلاقات مع الدول التي تشارك في المبادرة؛ وهي: التنسيق السياسي، وربط المرافق، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي، والتبادلات بين الأفراد. ومن الملاحظ غياب التعاون الأمني والعسكري في «الرؤية والإجراءات» مما يدعم الرواية الصينية بأن مبادرة الحزام والطريق تركز بالأساس على التنمية وليست جزءًا من استراتيجية جيوسياسية[١٢]، فالافتقار النسبي للالتزامات الأمنية في المنطقة العربية مقارنةً بالدور الذي تقوم به الولايات المتحدة من الممكن أن يخلق هاجسًا أنها لا تقف إلى جانب التنافسات الإقليمية، وهو ما يؤكد الشعور لدى الدول العربية بأن المبادرة لا تعدو عن كونها فرصة اقتصادية دون أي رؤى تنموية للمنطقة العربية.

٣- التبادل الاقتصادي غير المتكافئ

تُصدِّر الصين إلى الوطن العربي معظم حاجاته السلعية بأسعار تنافسية، في الوقت الذي تصدِّر فيه دول عربية محدودة إلى الصين حاجاتها الطاقية المتنامية لتحافظ على تسارع الدوران في عجلة نموها الاقتصادي. وتكمن الإشكالية في أن سوق المواد الطاقية على عكس المنتجات السلعية، تتسم بخاصيتين أساسيتين؛ هما: التقلب واللا استدامة،

(١٢) عامر سليمان، «النفوذ الصيني في المنطقة العربية»، **منتدى السياسات العربية** (مارس ٢٠٢٠): ١٠.

فتقلب الأسعار يجعل عوائد الدول المصدرة غير مستقرة تمامًا، كما أن قابلية المواد الطاقية للنضوب تجعل تلك العوائد غير ثابتة(١٣).

٤- عدم الاستقرار في بعض الدول العربية

تعاني بعض الدول العربية من حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن مما يجعل الصين تتحفظ وتتردد في توسيع تعاونها معها، وخاصةً في المجال الاقتصادي الذي يُعد العامل الأكثر تأثيرًا في سياسة الصين الخارجية، فما زال هناك دول عربية تعاني من آثار الربيع العربي، وهو ما يؤثر سلبًا على قيام الصين بالتعاون معها في المجالات المختلفة(١٤)، فلم تعد بغداد والبصرة وحلب وطرابلس محطات أساسية على طريق الحرير، بل استخدمت الصين بدلًا منها خطوط قطارات تمر عبر آسيا الوسطى وروسيا؛ وذلك بسبب عدم رغبة الصين في الاستثمار في منطقة مشتعلة(١٥).

٥- التأثير على ديناميات القوى الإقليمية

من المتوقع أن تؤثر مبادرة الحزام والطريق على ديناميات القوى الإقليمية، فقد ينطوي الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وآسيا الوسطى وآسيا الغربية على مشكلات لدول مجلس التعاون الخليجي؛ نظرًا لأنه يسمح لإيران أن تصبح مركزًا للنقل واللوجيستيات، فضلًا عن قدرتها على الإمداد بالطاقة، أما الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وباكستان، فقد يشكل ممرًا رئيسيًا لدول مجلس التعاون الخليجي؛ لأن «ميناء غوادار» يمكن أن يسرع تجارة النفط الخليجي مع الصين، لكنه قد يشكل بديلًا عن الموانئ العربية في الوقت نفسه. وهو ما سيؤدي إلى تحويل التجارة الدولية بعيدًا عن المنطقة العربية(١٦).

(١٣) حمشي، «الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية الصينية»: ١١٦.

(١٤) محمد صالح، «العلاقات العربية الصينية: تحديات معاصرة»، **المستقبل العربي** ٤١، العدد ٤٧٦ (أكتوبر ٢٠١٨): ٧٣.

(١٥) وفاء الشمري، «الحزام والطريق: تحليل في الجيوبولتيكس»، **مجلة الجامعة العراقية** ٢، العدد ٤٤ (٢٠١٩): ٣٠٧.

(١٦) Fulton, “The G.C.C. Countries and China’s Belt”: 5.

٦- ضعف المعرفة بالآخر الصيني

تُعد البحوث والدراسات العربية حول الصين قليلة، فضلًا عن قلة المعاهد ومراكز البحوث المتخصصة في دراسة الشئون الصينية، وهو ما يؤثر في نوع التوصيات ذات القيمة المقدمة إلى دوائر صنع القرار في الدول العربية وحجمها. كما أن الصورة الذهنية التي يرسمها العربي حول الآخر الصيني يرسمها من خلال مضامين الإعلام الغربي حول الشئون الصينية؛ لأن معظم التقارير والأخبار حول الصين منقولة عن الوكالات والقنوات الغربية، وهي في الغالب تكون غير موضوعية.

من خلال ما سبق، يمكن القول: إن الدول العربية باعتبارها جزءًا من مبادرة الحزام والطريق أمامها مساران عليها الاختيار فيما بينهما؛ المسار الأول: أن تبقى مجرد ممر جغرافي لعبور الواردات والصادرات بين أوروبا وشرق آسيا، بالإضافة إلى استمرارهم في القيام بدور السوق الاستهلاكية الآخذة في الاتساع، أما المسار الثاني: أن تقوم الدول العربية بدور اللاعب الجيو اقتصادي المشارك بقوة وفاعلية في الحركة الاقتصادية التي من المتوقع أن تنشط على الطريقين على نحو متسارع خلال العقود القادمة بدلًا من دور الممر الجيو استراتيجي، ولا تزال ثمة فرصة أمام الدول العربية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من مبادرة الحزام والطريق وتحقيق مصالحه العليا والمحافظة على أمنه القومي؛ وذلك من خلال:

أولًا: التصالح الشامل بين الدول العربية، ووقف الصراعات العربية - العربية والسياسات المتباينة إزاء الأزمات، ووقف الصراع على الدور الذي يؤدي إلى مزيد من الاضطراب والفوضى.

ثانيًا: على الدول العربية أن تثبت أنها شريك موثوق في التجارة والاستثمار، وذلك عن طريق تحقيق مزيد من التكامل والتضامن، وتطوير إمكاناتها الواسعة لجعل التبادل الصيني العربي أكثر تكافؤًا بدءًا من الصادرات الزراعية وصولًا إلى الصادرات السياحية.

ثالثًا: إذا كانت الدول العربية تريد أن تكون ممرًا جيو استراتيجيًا في مشروع الطريق والحزام، فعليها أن تقوم بما يتطلبه ذلك تماشيًا مع مصالحهم الاستراتيجية ككتلة واحدة قادرة على المشاركة الفعالة، ولا تكتفي بمجرد رد الفعل تجاه المبادرات القادمة من الخارج.

رابعًا: لا بد من إقحام جماعات معرفية/ إيبيستمية Epistemic Communities، تضم خبراء وباحثين قادرين على التأثير في صنع القرار السياسي في الحكومات العربية. كما ينبغي النظر إلى المعرفة حول الآخر الصيني بوصفها قوة حاسمة وضرورية للتفاعل معه.

خامسًا: توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات بين التليفزيون المركزي الصيني ونظرائه في الدول العربية؛ بحيث يتم تبادل الأخبار والتقارير والبرامج والأفلام الوثائقية والأفلام والمسلسلات الناجحة لدى الجانبين، فضلًا عن تبادل الزيارات والدورات التدريبية في المجال الإعلامي محاولةً من الطرفين للتعرف على الآخر.

سادسًا: إن الدراسات العربية والصينية بحاجة إلى قفزة نوعية في البحث عن التبادلات البنوية الراهنة على الجانبين العربي والصيني من خلال لغتها الأصلية ومصادرها الأساسية.

تحمل مبادرة الحزام والطريق في طياتها عددًا من المخاوف السياسية سواء من بعض الدول المشاركة أو من قوى أمنية إقليمية أو دولية. ويتوقف نجاح هذه المبادرة على طمأنة الصين للدول المشاركة والجوار الإقليمي لها، ومراعاة مصالح القوى الإقليمية بالمنطقة، بالإضافة إلى حل خلافاتها مع الخصوم، ومن ثم لا بد أن تعتمد الصين على آليات الحوار من أجل بناء الثقة ومواجهة التحديات.



المد الصيني في القارة الإفريقية... المحددات والرؤى الاستراتيجية

الدكتور محمود عزت عبد الحافظ

رئيس فريق عمل بمركز الدراسات الاستراتيجية
بمكتبة الإسكندرية، دكتوراه في العلوم السياسية

أصبحت القارة مجالًا مفتوحًا للنفوذ الأمريكي المطلق ولا سيما مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، إن الصعود الصيني باعتباره قوة اقتصادية كبرى، سعت الصين به لمد نفوذها عالميًّا وبالأخص في القارة الإفريقية، بما تملكه من موارد طبيعية ضخمة.

وفي ظل انشغال كلٍّ من الولايات المتحدة وفرنسا بالصراع على الموارد الإفريقية وتعزيز نفوذ كلٍّ منهما في شرق القارة وغربها، والتصدي للأخطاء الأمنية التي يمكن أن تصدر عن القارة، ظهرت الصين باعتبارها قوة اقتصادية عملاقة بدأت في التحرك صوب القارة السمراء.

ففي الوقت الذي تنظر فيه الصين إلى القارة الإفريقية باعتبارها خزانًا للموارد الطبيعية التي تحتاجها لاستكمال مشروعاتها الطبيعة وترسيخ نفوذها بوصفها قوة عالمية صاعدة، تنظر عديد من الدول الإفريقية النامية إلى الصين باعتبارها عملاقًا اقتصاديًّا يقدم قروضًا ومساعدات مقبولة التكلفة نسبية وخالية من الشروط السياسية التي تفرضها المؤسسات والدول الغربية، فيمكن استغلال تلك القروض في تمويل المشروعات التنموية في تلك الدول.

ونجحت الصين في توظيف إمكاناتها الاقتصادية الجبارة لمد نفوذها السياسي إلى كل دول العالم سعيًا لمواجهة النفوذ الأمريكي عالميًّا، وكانت إحدى المناطق التي تنامى التنافس الدولي حيالها بين الصين والولايات المتحدة هي القارة الإفريقية بثرواتها الضخمة ومواردها القيِّمة إلى جانب موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط قارات العالم.

ومن المتعارف عليه أن السياسة الخارجية للصين سياسة براجماتية قائمة على المصالح المشتركة مع الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه فإن الصين تستهدف مزاحمة النفوذ الأمريكي في كل مناطق العالم خاصة الغنية منها بالموارد كالقارة الإفريقية.

تشهد منطقة القرن الإفريقي الواقعة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي حالة تنافس اقتصادي وأمني محتدم إقليميًّا ودوليًّا. وتحوَّل البحر الأحمر من بحيرة عربية إلى ساحة دولية مفتوحة لكل راغب في إيجاد موطئ قدم له فيها، ويعود ذلك لأسباب عديدة لعل من أهمها القرصنة التي شكَّلت تهديدًا لحركة الملاحة البحرية، وكذلك رغبة دول القرن الإفريقي الفقيرة باستثمار موانئها المطلَّة على مضيق باب المندب وخليج عدن. وقد أتاح وجود حكومات هشة، أو غير مستندة لآليات شرعية، الفرصةَ لمن يقدِّم عروضًا أفضل وغياب المنافسة الحقيقية بين الراغبين في الاستثمار.

كذلك هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات التي أدت إلى مد النفوذ الصيني على منطقة القرن الإفريقي، ألا وهي:

- الموقع الجغرافي وأثره على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة؛ حيث يمثل القرن الإفريقي ممرًّا وبوابة للبحر الأحمر وخليج عدن، بالإضافة إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، الأمر الذي جعله محطّ اهتمام القوى الدولية المسيطرة.
- قرب القرن الإفريقي من مصادر النفط في الخليج العربي، وهو ما دفع الولايات المتحدة والدول الغربية إلى محاولة الدفاع عن هذه المصادر، وتأمين الوصول إليها، ومن أبرز الأدوات التي استخدمت في ذلك إقامة القواعد العسكرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع دول المنطقة.

- الأهمية الاقتصادية للقرن الإفريقي؛ حيث إن اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي في المنطقة قد أضاف بُعدًا جديدًا للتنافس الدولي، ودخول قوى أخرى جديدة فاعلة بجانب القوى الاستعمارية السابقة؛ مثل الولايات المتحدة والهند والبرازيل.
- تأثيرات الحرب الباردة وما بعدها، فقد شكَّل التنافس بين القوى الدولية الكبرى على القرن الإفريقي طبيعة النظم الأمنية والسياسة السائدة في الإقليم، فالتأثيرات الأيديولوجية للحرب الباردة أدت إلى تأسيس نظم سياسية متباينة، بما في ذلك نظم الاستبداد العسكرية، كما تمت إقامة قواعد عسكرية أجنبية، وشبكات اتصال استخباراتية في المنطقة.

وقد حولت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي إلى منطقة نفوذ غربي جعلتها دائمًا محل تنافس بين الدول الكبرى في مرحلة الحرب الباردة. ومع بداية النظام العالمي الجديد في التسعينيات من القرن الماضي، تصاعدت حدة هذه المنافسة وتعددت أطرافها، ولكنها ظلت ملعبًا للدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة؛ حيث سعت القوى الكبرى المسيطرة في النظام الدولي إلى التدافع عليه من أجل كسب مناطق نفوذ لها هناك، إمّا سلمًا من خلال العلاقات الوثيقة مع نظم الحكم في المنطقة، وإمّا كرهًا من خلال استخدام القوة المادية.

ويبدو حاليًّا التنافس الصيني – الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي هو الأصعب والأكثر حدة؛ حيث ينطوي على عنصري الموارد والنفط اللذين يُعدان الأولوية لدى الطرفين، ويؤثران بشكل أساسي ورئيسي على الأمن الاقتصادي.

وقد تبنّت الصين عقب مرحلة الحرب الباردة سياسة الشراكة الاستراتيجية مع الدول الإفريقية بغض النظر عن ماهية أنظمة الحكم الموجودة في السلطة في دول إفريقيا، الأمر الذي جعلها تلقى قبولًا عند جميع الدول بغض النظر عن المطالب السياسية كحقوق الإنسان والديمقراطية والحصار الاقتصادي لبعض الدول. وتقوم العلاقات الصينية الإفريقية على مجموعة من المبادئ، هي: الإخلاص والصداقة والمساواة، والمنفعة المتبادلة،

والازدهار المشترك، والتأييد المتبادل والتنسيق الوثيق، والاستفادة من التجارب الثنائية، والسعي وراء التنمية المشتركة.

وإذا تطرقنا للنموذج الجيبوتي كمثال كبير للتنافس الصيني الأمريكي، فيُلاحظ أن جيبوتي تحولت عمليًّا لمختبر لإعداد التحول في النفوذ العالمي من الغرب إلى الشرق، ويمكن رؤية عديد من الأمثلة الواضحة على ذلك. وقد تجدر الإشارة هنا أيضًا إلى أن جيبوتي تُعد من أكثر الدول الإفريقية انفتاحًا واستعدادًا لخوض التجارب مقارنة بدول إفريقية أخرى. وبالرغم من أن أوروبا والولايات المتحدة ما تزالان تمثلان أهمية بالنسبة لجيبوتي، فعندما يتم التفكير بشأن المستقبل، فإنهم في جيبوتي يتطلعون ويتجهون صوب الصين.

وقد شهدت البلاد بصورة مباشرة مدى سرعة الصينيين في تحويل الخطط إلى واقع على الأرض. وتمثل القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي أحد الركائز الأساسية في الاستراتيجية العسكرية الصينية في القارة. وقد جاء بناء هذه القاعدة تطورًا استراتيجيًّا للسياسة الصينية في القارة عام ٢٠١٧، وتطويرًا لقاعدة العمليات العسكرية الصينية التي تم إنشاؤها عام ٢٠١٠ في سياق مساهمة الصين في مكافحة عمليات القرصنة البحرية الصومالية في منطقة مضيق باب المندب؛ حيث تستضيف جيبوتي قواعد عسكرية لكلٍّ من فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة، وحاليًّا السعودية. تعمل القاعدة مركزًا رئيسًا لعمليات نقل وشحن الأسلحة الصينية إلى القارة الإفريقية عامة، وخاصة إلى السودان وجنوب السودان. وإلى جانب هذه القاعدة، يقوم ميناء جيبوتي بدور بالغ الأهمية في خطوط شحن الأسلحة. وكانت الحكومة الجيبوتية قد أصدرت في سبتمبر ٢٠١٨ قرارًا بنقل حصة ميناء جيبوتي إس إيه «بورت دي جيبوتي إس إيه» في شركة المشروع المشترك لمحطة «دوراليه» للحاويات «دي سي تي» إلى الحكومة الجيبوتية، وهو ما عنى إقصاء شركة موانئ دبي العالمية عن هذا المشروع، وهو ما أثار نزاعًا قانونيًّا بين الأخيرة وحكومة جيبوتي. ومن المتوقع أن تنتقل هذه الحصة ومقدارها ٢٣,٥٪ إلى الشركة الصينية «تشاينا ميرشانتس» بحلول مايو القادم. ويرى مراقبون غربيون، أن هذا القرار من شأنه أن يزيد من وتيرة تجارة الأسلحة الصينية إلى

القارة بشقيها العلني والسري. كذلك بناء مطار جديد على الساحل، كما أصبحت الرافعات الضخمة في ميناء «دوراليه» معلمًا بارزًا لجيبوتي. وفي غضون ذلك، فإن منطقة التجارة الحرة التي يبنيها «نيكولاس لي» تهدف إلى توفير الوظائف وتحقيق الازدهار. كما أنها تُعدُّ مهمة لجيبوتي؛ لأنها تهدف لخلق فرص عمل للسكان المحليين. ولكن جيبوتي تمتلك سلعة مهمة؛ حيث تقع واحدة من أنشط ممرات الشحن البحري مباشرة قبالة سواحل جيبوتي. إذ تبحر العشرات من حاويات النفط وسفن الشحن باتجاه البحر الأحمر كل يوم، في طريقها إلى قناة السويس وموانئ أوروبا. هذا الموقع الاستراتيجي هو أحد الأسباب التي تجعل مديري المشاريع والمصرفيين والمهندسين الصينيين، ومؤخرًا الجيش الصيني، موجودين في جيبوتي.

وبالرغم من أن الصينيين ربما يشكّلون الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة من القوى الأجنبية التي أسست مراكز لها في جيبوتي، فهم يمتلكون خططًا أكبر من الآخرين. إذ إنهم يرون أن هذا البلد الصغير بوابتهم لإفريقيا. ولكن تحتفظ القوى الأجنبية، التي أتت إلى جيبوتي قبل الصينيين، بجيوشها هناك. إذ تمتلك دول من ثلاث قارات قواعد عسكرية في جنوب العاصمة؛ من بينها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإيطاليا، وبالطبع فرنسا، المستعمر السابق لجيبوتي. وما تزال الفرنسية هي اللغة الأكثر أهمية في هذا البلد.

طريق الحرير الجديد

وتستثمر بكين في بناء مرافق الموانئ والطرق وخطوط القطارات والمراكز التجارية في آسيا وإفريقيا وأوروبا ضمن مشروع استراتيجي كبير تحت اسم «حزام واحد – طريق واحد»، يهدف لإنشاء منطقة اقتصادية متداخلة بإحكام تحت السيطرة الصينية. فمبادرة «حزام واحد – طريق واحد» هي، قبل كل شيء، مشروع جيو–سياسي.

وتقع جيبوتي على طول طريق الحرير الجديد. ويقع المقر الرئيسي لشركة «نيوكولاس لي» بجوار مبنى «البنك الدولي لطريق الحرير Silk Road International Bank» الذي جرى تأسيسه في عام ٢٠١٦. كما أكدت «جي هوا»، المستشارة الصينية لشئون التجارة،

على أن الحكومة الصينية لديها عديد من مشروعات التمويل في جيبوتي، مع وجود قائمة طويلة من مشروعات المساعدات الاقتصادية الصينية لدولة جيبوتي؛ ومن بينها المدارس والمستشفيات والمرافق الرياضية التي جرى تمويلها من الصين، وكذلك بناء أرشيف وطنيّ يضمّ مكتبة عامة.

كذلك تمثل كينيا حالة نموذجية لهذه المقايضة الاقتصادية السياسية الصينية. تهدف الخطط التنموية الكينية إلى وضع البلاد على خارطة التجارة الدولية من خلال تطوير شبكات النقل التي تربط الداخل الزراعي/ الرعوي بالموانئ البحرية وتسهيل حركة نقل الصادرات والواردات. وقد تلاقت هذه الطموحات مع سعي الصين إلى تأمين طرق تجارتها عبر خطوط المحيط الهندي البحرية من خلال مبادرة «طريق واحد، حزام واحد» التي تمثل وسيلة بكين لاختراق الأسواق الغربية والآسيوية عبر الطرق الملاحية والبرية الاستراتيجية التي تقع عليها موانئ كينيا ذات الموقع الاستراتيجي في شرق إفريقيا.

وفي هذا الإطار يمكن طرح سيناريوهين لمستقبل السياسة الصينية في القارة الإفريقية سواء من حيث اتباع الدبلوماسية الاقتصادية الناعمة، أو سيناريو آخر مرتبط بتحول جذري في السياسة الخارجية الصينية.

يدعم السيناريو الأول استمرار الصين في اتباع العولمة البديلة من خلال تقديم نفسها كصديق ليس له تاريخ استعماري سابق في القارة الإفريقية، ولا يشترط شروطًا معينة لمنحه قروضًا لتدعيم التنمية أو لدخول شركات البنية التحتية لدعم البنى التحتية المتهالكة في إفريقيا، بل هو يقدم نفسه دائمًا في شكل صديق يسعى لتعظيم المصالح المشتركة من خلال دعم التنمية الاقتصادية في القارة في مقابل دعم القارة للنهضة الاقتصادية في الصين بالموارد الخام إلى جانب الدعم الدبلوماسي المتبادل في المحافل الدولية. وهو أمر تحبذه دول القارة، كما أن الصين قد تخلت عن توجهها الأيديولوجي القديم الذي كان إطارًا محددًا لسياساتها الخارجية مع الدول الأخرى طيلة عهد ماو تسي تونج الزعيم الصيني.

والآن، لا تجد الصين أي مشكلة للتعاون مع كل دول القارة سواء ما زالت تحافظ على النهج الاشتراكي أم تحولت إلى النهج الليبرالي. ومن جهة أخرى، يرى البعض أن الصين قد نجحت بذكاء في استغلال الأخطاء التي وقع فيها النفوذ الغربي في القارة وفي العالم، وأضرت بالقوة الناعمة لديه، فلم يعد الغرب قادرًا على تقديم نفسه نصيرًا للشعوب المستضعفة وناشرًا للديمقراطية والسلام عالميًّا، بل إن هذا الوصف أضحى ينطبق على الصين أكثر من الغرب، فقد أصبح للصين نموذجها الخاص الذي عملت على ترويجه عالميًّا وبين دول القارة بشكل خاص.

من جهة أخرى، فإن العلاقات الصينية الإفريقية قد تعمقت بشكل تعدى مجرد الصراع على الموارد كما هو الحال في العلاقات الإفريقية الغربية بشكل عام. فالصين في حاجة إلى دول القارة الإفريقية، وكذلك دول القارة في حاجة إليها، بينما لا يحتاج الغرب إلى دول القارة في حين الاحتياج الماس لهذه الدول للمساعدات والدعم الغربي.

ومن هنا، فإن مصالح الصين تقتضي استمرار ذلك النهج الهادئ والحفاظ على الصورة الجيدة لنموذجها الذي تغلِّف به رغبتها في مزاحمة وربما طرد النفوذ الغربي من إحدى مناطق نفوذه التقليدية في العالم.

ويدعم السيناريو الثاني خطوة إنشاء أول قاعدة عسكرية خارج الصين في منطقة القرن الإفريقي الاستراتيجية، تلك المنطقة التي تتحكم بنحو ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية، كما أن نحو ٥٠٪ من واردات الصين البترولية تمر عبرها. وقد عللت الصين إنشاءها تلك القاعدة بأنها تستهدف حماية التجارة الدولية من القرصنة في تلك المنطقة، وهي المبررات نفسها التي استخدمها الغرب قديمًا وحديثًا لإنشاء قواعده العسكرية فيها. الأمر الذي أدى إلى اعتبار البعض أن ما يحدث هو مجرد استعمار صيني جديد للقارة معتمدًا على القوة الناعمة حتى يضمن نفوذًا ثابتًا في القارة، ثم سينطلق لاحقًا باستخدام الأداة العسكرية بدعوى حماية مصالحها الاقتصادية.

من جهة أخرى، إن الإقدام النهم على القروض والمساعدات الصينية من قبل الدول الإفريقية، قد يمثل ورقة ضغط لا يستهان بها في يد الصين على نحو يعزز من النفوذ الصيني في القارة. كما أن ولاء كثير من النظم الحاكمة في القارة الإفريقية للغرب يثير تخوفات الصين على مصالحها الضخمة هناك على نحو قد يدفعها للتدخل بكل ما تملك من وسائل تأثير للحفاظ على مصالحها، كذلك فإن الاستراتيجية الصينية تستهدف بالأساس مزاحمة النفوذ الغربي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص في القارة الإفريقية، فكيف تستطيع الاستمرار في استراتيجيتها بدون ثقل عسكري يوازي القواعد العسكرية الأمريكية الضخمة التي تُقَدَّر - بحسب تقرير فرنسي - بنحو ١٢ قاعدة سرية وواحدة معلنة، إلى جانب ٦ قواعد فرنسية ومركز تدريب لعدوة الصين التقليدية (اليابان) في القارة.

من جهة أخرى، تبذل الصين قصارى جهدها لتدعيم استقرار تلك النظم حفاظًا على مصالحها الضخمة من جهة، وضمانًا لولاء تلك النظم لها من جهة أخرى، وهو الأمر الذي قد يدفعنا للتنبؤ باحتمالية بداية حرب باردة جديدة، لكنها هذه المرة مع الصين في الملعب الإفريقي الذي أصبح ساحة للصراع الدولي منذ نيله لاستقلاله عن الاستعمار بشكله القديم.

غير أن التحرك الصيني الهادئ ونموذجها الجذاب قد يفوّت على الولايات المتحدة فرصة قلب النظم الإفريقية عليها، إلى جانب ورقة الديون الضخمة المستحقة على تلك الدول على نحو يجعل من الصعوبة بمكان على تلك الدول أن تتخلى عن العلاقات الجديدة مع الصين غير المشروطة بأي شروط لتدعم علاقاتها المشروطة بواشنطن. كذلك فإن التواجد العسكري الصيني الضخم في بعثات حفظ السلام الأممية بجانب قاعدتها العسكرية في جيبوتي، جعل للصين ثقلًا سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا في القارة على نحو يوازن إلى حدٍّ ما النفوذ الغربي فيها، على نحو جعل هناك هامشًا للمناورة لتلك النظم بما يخدم مصالحها وبقاءها في السلطة.

ويمكن حصر عوامل التفوق الصيني في سباق النفوذ في القارة الإفريقية تأسيسًا على الآتي:

- العلاقات الاقتصادية المتينة بين الصين وإفريقيا القائمة على الثقة المتبادلة وعدم وجود شروط مسبقة للتعاون عكس الولايات المتحدة. فللصين اليد العليا فيما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية، فلن تستطيع الولايات المتحدة – في ظل القيود المؤسسية – منح المساعدات الخارجية مقارنة بالصين على نحو ينذر بسيطرة صينية على القارة اقتصاديًّا.
- التدعيم الثقافي من خلال المؤسسات التعليمية في الصين وتقديم عديد من المنح الدراسية.
- الدعم الدبلوماسي المتبادل بين الطرفين في قضايا تايوان وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا الأخرى.
- النموذج الصيني البديل للعولمة الأمريكية التي تراجعت بعد الانتهاكات التي ارتكبتها الولايات المتحدة عالميًّا بتدخلاتها العسكرية وفرضها النظام الليبرالي الغربي بالقوة إذا ما اقتضى الأمر، في حين أن العولمة الصينية تستند إلى نجاحات النموذج الصيني في المجال الاقتصادي إلى جانب اعتماده على مبادئ المعلم الصيني كونفوشيوس والإرث الحضاري الصيني القديم، إلى جانب عدم تورط الصين في حروب استعمارية في القارة سابقًا.
- تدعيم الصين لوجودها في القارة بالتواجد الضخم في قوات حفظ السلام الأممية، إلى جانب قاعدتها في جيبوتي.
- ميل الزعماء الأفارقة إلى التوجه شرقًا؛ حيث لا شروط، والتعاون على أساس الشراكة والمصالح المشتركة. فالولايات المتحدة لا تزال تملك نفوذًا سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا لا يستهان به إلى جانب علاقات متميزة بين دول القارة وإسرائيل، لكن تدهور القوة الناعمة الأمريكية في مواجهة نظيرتها الصينية وتقليص الولايات المتحدة لمساعداتها الاقتصادية في حين تزايد التواجد الاقتصادي الصيني المتنامي في القارة الذي أصبح

مدعمًا عسكريًّا وسياسيًّا وثقافيًّا سيكون له دور كبير في تحقيق تفوق نسبي للصين في إفريقيا ولو على المدى القصير.

الفرص والتحديات التي تواجه الصين في منطقة القرن الإفريقي

لا شك في أن تعاظم الحضور الصيني في القارة السمراء سيكون له آثار وتداعيات توفر فرصًا من جهة وتفرض عقبات وتحديات من جهة أخرى. فيبدو أن الصين أمامها فرص عديدة تعزِّز وجودها في القارة؛ منها:

- أصبحت إفريقيا سوقًا واعدة للمنتجات والسلع الصينية.
- المشروعات الكثيرة التي أنجزتها شركات صينية من تشييد الطرق، وبناء السكك الحديدية، والزراعة، إضافة إلى تدريب أعداد هائلة من موظفي دول القارة الإفريقية في مختلف المجالات.
- تخفيف بعض الديون عن دول القرن الإفريقي.

هذه النقاط وغيرها من شأنها أن تعزِّز الوجود الصيني في المنطقة، وتضمن لها أيضًا مزيدًا من الكسب والثقة داخل دول القارة في شأن مستقبل تواجدها. لكن في الوقت نفسه، فمسار هذه التجربة لن يكون بالطبع مفروشًا بالورود؛ حيث برزت تحديات جديدة تتلخص فيما يلي:

- الانتقادات الكثيرة من الغرب، وتتناول النفوذ الصيني المتنامي في القارة وخاصة في منطقة القرن الإفريقي، ودوره الاستثماري، وأيضًا نشر الثقافة الصينية فيها من خلال افتتاح المعاهد التي تُدرَّس فيها اللغة الصينية، بالإضافة إلى الوجود العسكري الصيني الجديد في جيبوتي. ولئن أصبح التنين الصيني، صاحب الاستثمارات الضخمة والمشاريع الكثيرة في إفريقيا، الشريكَ الاقتصادي الأكبر للأفارقة فإن الاتهامات الغربية للصين تزداد يومًا بعد يوم؛ حيث تذكر دراسات غربية أن الصين تحاول إقامة

إمبراطورية جديدة في إفريقيا عبر الاقتصاد والتجارة، وقد أطلقوا عليها مستعمرة جديدة في إفريقيا.

- عدم الاستقرار الذي ينشأ لبعض دول شرق إفريقيا التي فيها استثمارات كبيرة للصين، ولعل إثيوبيا خير دليل على ذلك، فمن المعلوم أن إثيوبيا عاشت في الأشهر الأخيرة أحداثًا دامية وفوضى عارمة هزَّت النظام الإثيوبي. وهذا الأمر لو تكرر، فمن شأنه أن يعوق المشروعات والشركات الصينية فيها. خصوصًا أن عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين أو مهاجمة المصالح والمواقع والمنشآت الصينية تكررت في بعض بؤر التوتر، وكان أخطرها في إقليم أوغادين عام ٢٠٠٢ عندما سقط ٩ صينيين قتلى، وتم اختطاف مجموعة أخرى أُطلق سراحهم لاحقًا، وحادثة أخرى مماثلة في كردفان عام ٢٠٠٧، وحادثة ثالثة في أكتوبر ٢٠٠٧ اختُطف فيها ٩ صينيين سقط ٤ منهم قتلى.

وإن كان للوجود الصيني في إفريقيا سمات ودلالات اقتصادية خلال الفترة الماضية، فإن الفترة المقبلة ستشهد توظيفًا سياسيًّا للصين في مشروعها باعتبارها قوة دولية قادمة في مواجهة القوى القائمة. وتهدف إلى تأسيس بُعد صيني عالمي مؤثِّر في مسار السياسة والاقتصاد العالميين.

وبالطبع، فإن مستقبل التواجد الصيني في إفريقيا عمومًا يجمع بين الربح والخسارة في آن واحد، خصوصًا أنه يأخذ أبعادًا استراتيجية بعد القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي التي أغاظت دول الغرب. لكن المعطيات تشير إلى مزيد من التطور للصين في مجال الاقتصاد والاستثمار.



الصين والشرق الأوسط ومصر...
جهود التعاون لبناء السلام وتعزيز الشراكة الاستراتيجية

سارة عبد العزيز الأشرفي

صحفي بوكالة أنباء الشرق الأوسط، والقائم على تأسيس
منتدى العلاقات الدولية والدبلوماسية والسلام

يتسم التعاون بين الصين والشرق الأوسط بأهمية استراتيجية يتزايد تكاملها في مختلف المجالات بما يرسخ الثقة السياسية المتبادلة، لتصل العلاقات المترابطة بين بكين والدول العربية إلى مستويات أقوى من الشراكة المبنية على احترام القوانين والقواعد الدولية لتحقيق التنمية والسلام الإقليمي والدولي؛ حيث ترتبط الصين مع الدول العربية بعلاقات وطيدة ومتينة وتقارب في وجهات النظر والرؤى تجاه القضايا المحورية التي تؤثر على أمن المنطقة واستقرارها. ويقول وزير الخارجية الصيني في كلمة له جسَّدَ فيها حجم العلاقات الاستراتيجية الصينية العربية ومتانتها: «إن شجرة الصداقة الصينية العربية تضرب بجذورها في التربة الخصبة للاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك، وستظل راسخة أمام العواصف والأمطار مهما كانت. طالما تساند وتآزر الجانبان الصيني والعربي بروح الفريق الواحد، سيظل مجتمع المستقبل المشترك للصين والدول العربية متينًا، وستقبل العلاقات الصينية العربية على مستقبل أجمل».

كما تعد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتوظف استراتيجيتها الفعالة ومكانتها الاقتصادية وثقلها الدولي من أجل تحقيق التنمية وتعزيز السلام والاستقرار على المستويين العربي والعالمي؛ حيث تعد الصين حاليًّا الدولة التي تضم أكبر عدد من قوات حفظ السلام بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وثاني أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام

التابعة للأمم المتحدة، وتمثل حصتها في عام ٢٠١٩ حوالي ١٥,٢٢٪ من إجمالي ميزانية حفظ السلام. وتعتمد الصين على سياسة قوامها الحياد، واحترام القوانين الدولية، وبناء مجتمع الإنسانية المشترك، ومتابعة التنمية عالية الجودة، ومواصلة الانفتاح العالمي من أجل تعزيز بناء مجتمع دولي يتمتع بالاستقرار والسلام وتسوده ثقافة التسامح.

ومن ثم، فإن للصين دورًا فعالًا في المنطقة العربية والإفريقية في تعزيز الأمن الإقليمي وبناء العلاقات القوية بما يعزز السلام والتنمية الإقليمية والدولية.

ويرتبط التعاون العربي الصيني بآفاق واسعة، وتعزز تلك الأطراف ترابطها باستمرار في إطار مبادرة الحزام والطريق، فقد بلغت العلاقات وكذلك التعاون الاستراتيجي بينهما مراحل أرحب، وتترجم أوجه التعاون بين الجانبين من خلال الاستراتيجية الصينية التي تعتمد على المصلحة المشتركة، وتعزيز التعاون الدولي، فتحتل الصين والدول العربية ما يُقدَّر بسدس مساحة أراضي العالم كما يشكل سكانهما ربع إجمالي السكان في العالم.

كما يمثل الشرق الأوسط أهمية حيوية لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق وللتجارة الصينية للأسواق المركزية، وتم تعميق التعاون العملي وبرزت نتائج المنفعة المتبادلة والفوز المشترك. في عام ٢٠١٩، ازداد حجم التبادل التجاري بين الجانبين الصيني والعربي بمعدل ٩ بالمائة على أساس سنوي، وظلت الدول العربية مجتمعة أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين، وتوسع الاستثمار المتبادل للجانبين الصيني والعربي بخطوات متزنة، وحقق التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة منخفضة الكربون اختراقات كثيرة؛ حيث تتقدم دفعة من المشاريع الكبرى إلى الأمام بشكل سلس بنجاح.

وتشمل علاقات التعاون والصداقة الاستراتيجية تبادل الخبرات في جميع المجالات، فأقيمت المنتديات والمراكز المتخصصة التي تستهدف تعزيز التعاون المشترك بين الصين والدول العربية والإفريقية عامة وتنعقد بمشاركة المتخصصين في الطاقة والتكنولوجيا والإعلام ومختلف الجوانب الاقتصادية والتجارية.

وإلى جانب هذا التعاون الاستراتيجي، تتكامل الجهود لتشمل الجوانب الأدبية والثقافية والسياحية، ويتعاظم التبادل بين مراكز الفكر خاصة في الموضوعات التي ترتبط باللغة والحوكمة والخبرات في الإصلاح والتنمية بما يبني جسورًا للتقارب والتفاهم بين الشعوب والحضارات التي تعد من الأقدم في العالم.

تتعامل بكين مع القضايا انطلاقًا من مفاهيمها لإقامة الإصلاح والانفتاح والبناء المشترك بما يعد سبيلًا لتحقيق نمو عالمي أكثر ثباتًا، وهو ما ترجمته أزمة الوباء العالمي كوفيد – ١٩، عندما كانت الصين في أصعب أوقاتها في مكافحة الجائحة، أعرب قادة الدول العربية عن تضامنهم وتعاطفهم من خلال بعث الرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية، تعبيرًا عن الدعم السياسي القوي للجهود الصينية في مكافحة الجائحة، وتبرعت الدول العربية للصين بأكثر من ١٠ ملايين كمامة وغيرها من المواد الطبية مما جاء تجسيدًا للعلاقات القوية بين الجانبين، كما اتصل الرئيس شي جين بينغ بعديد من قادة الدول العربية عبر الهاتف وبالرسائل للتعبير عن الإرادة الراسخة والمشتركة في التغلب على الصعوبات بروح التآزر والتضامن. وقدم الجانب الصيني دعمًا قويًّا للدول العربية في مكافحة الجائحة من خلال توفير كميات كبيرة من المستلزمات الطبية. كما تقاسمت الصين خبرات الوقاية والتقنيات الطبية لمكافحة الجائحة مع الدول العربية، وعقدت اجتماعات افتراضية بين الخبراء الطبيين الصينيين ونظرائهم في ٢١ دولة عربية، وأرسلت بكين فرقًا من الخبراء الطبيين إلى ثماني دول عربية.

وتنتهج الصين سياسة متوازنة قوامها التناغم مع القوى الإقليمية في المنطقة العربية، وفي مقدمتها مصر فيما يخص القضايا المحورية بالمنطقة التي يتمحور حولها حاضر ومستقبل العالم العربي والأمن الإقليمي، فتأتي مواقف بكين لتؤكد على أهمية إرساء السلام القائم على الحوار والتفاهم والتقارب وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

وفيما يخص القضية اليمنية التي تعيش أزمة تعد الأسوأ في العالم وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، أكدت الصين أنها تأمل في توصل الأطراف المعنية في اليمن عن طريق الحوار لحل

الخلافات، والتوصل لتسوية عادلة يمكن لكل الأطراف قبولها على أساس قرارات الأمم المتحدة.

وفي ليبيا، أعلنت الصين دعمها لجامعة الدول العربية في أداء دورها الإيجابي بشأن القضية الليبية، معربة في الوقت نفسه عن ترحيبها بالمبادرة المصرية حول ليبيا، فقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، لي جيان: «إن الصين تدعم جامعة الدول العربية في أداء دورها الإيجابي بشأن القضية الليبية، وترحب بجميع الجهود المبذولة بشأن تخفيف حدة التوترات في ليبيا بما فيها الجهود المصرية الفعالة».

كما تساند الصين القضية الفلسطينية التي تمثل إحدى أهم القضايا التي تؤثر على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، فقد أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ، على الدوام «وقوف بلاده إلى جانب الشعب الفلسطيني ورفضها أية إجراءات أحادية تقوض فرص تحقيق السلام» مشددًا على موقف بلاده الثابت في دعم القضية الفلسطينية العادلة، والتمسك بحل الدولتين وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

ويجسد ذلك التناغم في السياسة الخارجية مع الدول العربية التي تضع القضية الفلسطينية في مقدمة أولوياتها؛ ومنها مصر، وتهدف إلى إرساء الأمن والاستقرار بالمنطقة.

مصر والصين... علاقات وشراكة استراتيجية تكاملية

تجمع علاقات الصداقة وتقارب الرؤى ووجهات النظر بين مصر والصين، خاصة تجاه القضايا الإقليمية والتعاون المشترك الذي يشمل جميع المجالات. كما ترتبط القاهرة وبكين بعلاقات وطيدة وتاريخية، فمصر أول دولة عربية وإفريقية تعترف بجمهورية الصين الشعبية، ويرجع تاريخ العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى عام ١٩٥٦، وهذا يعكس عمق العلاقات الثنائية بين الجانبين وقوتها ومتانتها، فتعد الأقدم في المنطقة العربية.

فالعلاقات المصرية الصينية تاريخية، وترجع إلى سنوات عديدة ممتدة، وقد ترجمت المواقف والتعاون المشترك بين البلدين – عبر مراحل عدة – مدى متانة الصداقة بين الدولتين، وكانت مواقف مصر رئيسًا وحكومة وشعبًا – خلال أزمة فيروس كورونا التي واجهتها الصين بكل حسم وحزم – تجسيدًا حقيقيًّا لقيمة «الصديق وقت الضيق».

وتعددت الرسائل التي تجسد حجم تلك العلاقات الاستراتيجية وقوتها التي تشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، فالصين تعد أكبر شريك تجاري لمصر. وقد بلغ التعاون بين الدولتين أرفع المستويات، فالتقى الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ٩ مرات بما يعكس التناغم والتفاهم والتعاون المشترك في السياسات.

وجاءت أزمة كورونا ومواقف مصر رئيسًا وحكومةً وشعبًا لتكون تعبيرًا وتجسيدًا واضحًا عن علاقات الأخوة والصداقة المتأصلة عبر التاريخ، وترجمة للتعاون والشراكة الاستراتيجية في الماضي والحاضر، ورؤية لما سيكون عليه التعاون المستقبلي. فبعث الرئيس عبد الفتاح السيسي للرئيس الصيني شي جين بينغ رسالة تضامن في مواجهة فيروس كورونا المستجد. وسافرت الدكتورة هالة زايد؛ وزيرة الصحة المصرية بتكليف رئاسي إلى الصين حاملة رسالة تضامن من الرئيس في إطار عمق العلاقات بين البلدين وترابطها، وتعزيز سبل التعاون لمكافحة فيروس كورونا المستجد كوفيد – ١٩، وقدمت ١٠ آلاف طن من المواد الطبية تعبيرًا عن تضامن مصر مع الصين لمواجهة الوباء الذي بات يهدد العالم، والتقت الوزيرة خلال زيارتها بكبار المسئولين الصينيين، كما تسلمت هدية قدمتها الصين إلى مصر تتمثل في الوثائق الفنية المحدثة (النسخة السادسة) للإجراءات الاحترازية التي تخذتها الصين لمواجهة الفيروس والتقرير المشترك لخبراء منظمة الصحة العالمية والخبراء الصينيين حول الزيارة التفقدية الأخيرة التي قام بها وفد الخبراء إلى مناطق عديدة في الصين، وهذه الهدايا ستفيد مصر في الإجراءات الاحترازية للسيطرة على المرض.

وأضاءت مصر المعالم السياحية المهمة بعلم الصين تضامنًا مع الشعب الصيني، كما جاءت رسائل الشعب المصري إلى نظيره الصيني لمساندته في تلك الأزمة لتلمس قلوبنا جميعًا وتجسد علاقات الأخوة بين الشعبين الصديقين اللذين يمتلكان حضارة عظيمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، وهناك تشابه في ملامح ثقافة الشعبين العريقين.

وتشهد العلاقات المشتركة خلال الآونة الأخيرة بين الجانبين طفرة، فقد ترجمت مواقف الدولتين مدى متانة العلاقات التي تربطهما في مواجهة أزمة الوباء العالمي بما يترجم مواقف الصديق وقت الضيق والأخوة بين مصر والصين، وهذا ما أكده المسئولون الصينيون في محافل عدة. كما أكد سفير الصين بالقاهرة «لياو ليتشيانج» أن بلاده تقدِّر جهود مصر في تعزيز التعاون الصيني الإفريقي، وفي المنطقة في جميع المجالات خاصة أنها تعد حلقة الوصل بين ثلاث قارات؛ آسيا وإفريقيا وأوروبا، لافتًا إلى أهمية دور مصر الإقليمي ودورها الفعال تجاه القضايا المختلفة في مواقف عدة.

وقال السفير الصيني بالقاهرة: «إن الصين ومصر شقيقان حميمان يكافحان جائحة كوفيد – ١٩ يدًا بيد، ولن ننسى أنه في الفترة الحرجة لمكافحة الصين ضد الجائحة، بعث الرئيس السيسي رسالة تضامن إلى الرئيس شي جين بينغ، وكلّف وزيرة الصحة والسكان هالة زايد بزيارة الصين حاملة معها مستلزمات طبية ووقائية، ووجَّه بإضاءة ثلاثة معالم أثرية مصرية بألوان العلم الصيني»، مضيفًا أنه: «ردًّا للجميل، قدمت الحكومة الصينية ٤ دفعات من المساعدات الطبية لمصر، وتبرعت مؤسسات المجتمع المدني والشركات الصينية بكمية كبيرة من المستلزمات الطبية والوقائية لصالح مصر... كما زودت الصين مصر بأحدث نسخة من بروتوكول التشخيص والعلاج... وتم عقد ٦ اجتماعات عبر الفيديو كونفرانس بين خبراء الصحة من البلدين لتبادل الخبرات».

وتعد مصر أكبر شريك تجاري للصين، ففي النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢٠، بلغ إجمالي حجم تجارة الصادرات والواردات بين الصين ومصر ٦ مليارات و٦٩٢ مليون دولار، بزيادة ٢,٧٪ على أساس سنوي، على الرغم من تفشي كوفيد – ١٩.

وتتمتع مصر والصين بعلاقات شراكة استراتيجية متكاملة. وتنفذ الشركات الصينية مشروعات كبرى في مصر؛ مثل المنطقة الصناعية الصينية (تيدا)، ومنطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وإنشاء مركز تجميع وتكامل واختبار الأقمار الصناعية، وتصنيع القمر الصناعي «مصر سات ٢»، إضافة إلى مشاريع متعددة في مجالات اكتشاف وتكرير البترول وتوليد الطاقة في مناطق العين السخنة والحمراوين وعتاقة، وتحديث شبكات نقل الكهرباء، ومشروع القطار الكهربائي الذي سيربط العاصمة الإدارية ومدينة العاشر من رمضان بما يعكس حجم التعاون بين الدولتين. ومن ثم ترتبط الصين ومصر بعلاقات ثنائية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة وترقيًا لمستوى الشراكة الاستراتيجية ورؤى مشتركة لإرساء السلام والاستقرار العالمي.


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية



ISBN 978-977-452-619-9